

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والسبعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،  
يوم الخميس ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ف . ل . اسرائيليان ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ي . م . تيمبربايف	
السيد ف . ي . سكوموروخين	
السيد غ . ف . بردينيكوف	
السيد ف . ب . برياخين	
السيد س . ف . ناغرادوف	
السيد أ . م . ليسوف	
السيد ف . يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد خ . كاراساليس	<u>الأرجنتين</u>
السيد غارسيا موريتان	
السيد ر . فيللا مبروسا	
السيد ر . باتلر	<u>استراليا</u>
السيد ر . روو	
السيدة ج . كورتنى	
السيد ه . فيغينير	<u>ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ف . ايلبه	
السيد م . غرتس	
السيد و . أ . فون دم هاغن	
السيد سوتوواردويو	<u>اندونيسيا</u>
السيد أ . م . دامانيك	
السيد أ . ويراناتامادجا	
السيد ف . س . سرجاني	<u>جمهورية ايران الاسلامية</u>
السيد م . تال	
السيد م . اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ج . ادورني براتشيزي	
السيد م . بافيزي	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ك . نياز	
السيد س . أ . دى سوزا اى سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دى كيروز دوارته	
السيد ج . م . نوارفالسيس	<u>بلجيكا</u>

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

بلغاريا

السيد ب • كونستانتينوف  
السيد ب • بوشيف  
السيد ك • ستانكوف  
السيد ن • ميخايلوف  
السيد ك • براموف

بورما

يو مونخ مونخ غي  
يو هلا مييننت  
يو بي تيين تين

بولندا

السيد ي • ريشلاك  
السيد س • توربانسكي  
السيد ت • سترويواس  
السيد ي • سيالوفيتش

بيرو

السيد ب • كانوك  
السيد س • كاستيليو راميريز

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • فيفودا  
السيد أ • تسيما  
السيد أ • ماتوشيك

الجزائر

السيد ب • ولد - رويس  
السيد ع • طفار

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد ه • روزي  
السيد ه • تيليكه  
السيد ف • ساياتر  
السيد و • كوبيتشيك

رومانيا

السيد أ • داتكو  
السيد أ • بوبيسكو

زائير

السيد أ • ايكانغا كابيا

سري لانكا

السيد ح • دانابالا  
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا

السويد

السيد س • البمير  
السيدة أ • ثورسون  
السيد ر • أكيوس

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

السويد ( تابع )

السيد ل • فنغرين  
السيد ه • برغلوند  
السيد ي • لوندين  
الآنسة أ • بونيه

الصين

السيد كيان جيا دونغ  
الآنسة وانغ شيون  
السيد لن تشنغ  
السيد يانغ منغليانغ  
السيد سو كايمنغ

فرنسا

السيد ج • مونتاسيه  
السيد أ • ريني

فنزويلا

السيد أ • لوبيس أوليفر  
السيد ت • لابرادور روبيو  
السيد أ • غارسيا غارسيا

كندا

السيد ج • سكينر  
السيد ر • ج • ساذرلاند  
السيد ر • فانييه  
السيد ج • ك • فاشون

كوبا

السيد ب • نونيز موسكيرا  
السيد أ • كوريللو

كينيا

مصر

السيد س • الفرارجي  
السيد أ • حسن  
السيد م • بدر  
السيد ف • منيب  
السيد أ • م • عباس  
الآنسة و • بسيم

المغرب

المكسيك

السيد ع • هلال  
السيد أ • غارسيا روبليس  
الآنسة غونزاليس أي رينيرو  
السيد ب • ماسيدو ريبا

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

المملكة المتحدة

السيد غ . ه . كوبر  
السيد ر . أ . ت . كرومارتي  
السيد ل . ج . ميدلتون  
السيد ج . ف . غوردن  
السيد د . أ . سلين

منغوليا

السيد د . أردمبيلغ  
السيد س . أو . بولد

نيجيريا

السيد أ . أ . جورج  
السيد ج . أ . أوبوه  
السيد ف . ر . أدشيدا

الهند

السيد م . دوبي  
السيد س . كانت شارما

هنغاريا

السيد ف . غاجدا  
السيد ت . توث

هولندا

السيد ر . ح . فان شايك  
السيد ج . راماك  
السيد ر . أكرمان

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل . فيلدز  
السيد س . ج . كلاين  
السيد ب . كوردن  
السيد ر . سكوت  
السيد ج . ميسكل  
السيد ب . مورتون  
السيد أ . هوروفتس  
السيد أ . ليبوفتس  
السيد ج . وودورث  
السيد ج . أ . مكاتير

اليابان

السيد م . امايي  
السيد ت . ايشيغوري  
السيد ت . كاواكيتا

يوغوسلافيا

السيد م . ميخيلوفيتش

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر . جايبال

نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

السيد ف . بيراساتيغي

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٢٧٦ لمؤتمر نزع السلاح • أرجو أن تسمحوا لي قبل كل شيء بأن أرحب باسم جميع الحاضرين ، بالسيدة أ • ثورسون مندوبة السويد التي نعرفها ونحترمها كلنا •

واليوم يواصل المؤتمر النظر في البند ٦ من جدول الأعمال والمعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " • ومع ذلك ، فلائي عضو أن يشير أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر اذا رغب في ذلك • وأعتزم وفقاً للجدول الزمني لعمل المؤتمر عن هذا الأسبوع ، أن أعلق الجلسة العامة بعد انتهاء قائمة المتكلمين وأن أعقد جلسة غير رسمية للنظر في المسائل التالية : (أ) الاقتراحات المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر على نحو فعال ؛ (ب) تاريخ انتهاء دورة عام ١٩٨٤ ؛ (ج) دعوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

وأود أن أذكركم بأن ممثل مجموعة ال ٢١ عرض ، في آخر جلسة غير رسمية للمؤتمر ، مشروع ولاية مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال المعنون " حظر التجارب النووية " للنظر فيه ، وتذكرون أن ممثل الجزائر وافق في الجلسة العامة التي عقدت في ذلك اليوم ، نيابة عن مجموعة ال ٢١ ، على تأجيل اعتماد مقرر بشأن مشروع الولاية هذا بناء على طلب ممثل استراليا • وسأواصل مشاوراتي مع الوفود المعنية ، واذا لم تجد أي تطورات فأنني اعتمد ، بعد القاء كل البيانات الدعوة الى اتخاذ قرار بشأن مشروع الولاية المقدم من مجموعة ال ٢١ والوارد في الوثيقة CD/520 •

وتضم قائمة المتكلمين اليوم ممثلي فييت نام والبرازيل والنمسا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا والجزائر •

ووفقاً للمقرر الذي اتخذته المؤتمر في جلسته العامة ٢٧٣ ، أعطي الكلمة الآن لسفير فييت نام ، الرفيق نغوين ثوونغ •

السيد نغوين ثوونغ ( فييت نام ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اشكركم على تفهمكم ، كما أشكر المؤتمر على اعطائي الفرصة للقاء كلمتي • السيد الرئيس ، أود قبل كل شيء وأنا أتكلم لأول مرة خلال هذا الجزء الصيفي من دورتنا ، أن أقدم لكم تهاني الأخوية بتوليكم رئاسة هذا المؤتمر الهام لنزع السلاح ، بوصفكم الممثل البارز والمحنك للاتحاد السوفياتي العظيم • حصن السلم والتعايش السلمي ، الذي تنمي جمهورية فييت نام الاشتراكية معه صداقتها وتعاونها القائمين على الثقة في جميع المجالات لصالح السلم والاستقرار في المنطقة • وأود كذلك أن أقدم تهاني الحارة الى سلفكم ، ممثل السويد الموقر التي تتمتع معها فييت نام بعلاقات مثمرة •

لقد اخترت أن أحدث المؤتمر عن بند البرنامج الشامل لنزع السلاح لأن حكومتي علقت دائماً أهمية كبيرة على هذه المسألة ، ايماناً منها بوجود روابط وتفاعلات أساسية بين شتى مجالات نزع السلاح ومراحل المتعاقبة ، وأن وضع مثل هذا البرنامج الشامل الطويل الأجل سيمكن من نعبئة كل قوى السلم • ومن تنظيم وتوجيه أعمال هذا المؤتمر ، وكذلك كفاح شعوب العالم من أجل ادراك أهداف محددة مستهدفين مقصدنا النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل •

ان هذه النظرة الشاملة ضرورية لاسيما وأن الوضع العالمي أصبح في الأعوام الأخيرة شديد التعقد وبالغ التوتر بسبب تكثيف سباق التسلح ، والتهديد المرعب الناشئ عن ترسانة نووية ضخمة

والذي يلقي بثقله على حياة البشرية عموماً ، اللذين شهدا مؤخراً بدء مرحلة جديدة بوزع قذائف للولايات المتحدة في أوروبا الغربية ؛ وكذلك بسبب احياء سياسة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في مناطق كثيرة في العالم ، وبسبب الاستفزاز والتخويف والتدخل والعدوان على استقلال الأمم وسيادتها •

وفي هذا الوضع ، يكون لسباق التسلح أهمية ودور متزايدان في الجهد المبذول لمنع الحرب وصون السلم والأمن الدوليين • ان الوثائق التي اعتمدت بالاجماع في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح مازالت نافذة ومواكبة للعصر تماماً • لقد قدم الفريق العامل برئاسة سفير المكسيك المحنك ، روبليس ، اثناء تنفيذه لتوصيات الدورة الاستثنائية الثانية ، مشاريع النصوص للبرنامج الشامل لنزع السلاح المرفقة بالتقرير الأخير للجنة نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ أيلول/ سبتمبر من العام الماضي ( الوثيقة CD/421 ) • واننا نشني على هذه النتيجة خصوصاً لأنها تحققت في ظروف نعرفها كلنا حق المعرفة ، ونحن نود ، من جانبنا ، أن نقدم اسهاماً متواضعاً فيها •

أولاً ، فيما يتعلق بالأهداف والمقاصد ، يؤمن وفدي بأنه نظراً لأن السلم العالمي كل لا يتجزأ ونظراً لأننا نطمح الى سلم راسخ ودائم ، والى الأمن الدولي وكذلك الى تحقيق الأمن لكل دولة كبيرة كانت أم صغيرة ، يتعين علينا أن نعمل على منع الحرب النووية كمهمة أساسية لها أعلى درجة من الأولوية ينبغي تعبئة جميع الدول والشعوب من أجلها • وفي الوقت نفسه ، فاننا نعمل أيضاً على منع وازالة بؤر التوتر التي خلقتها الامبريالية والهيمنة في مناطق كثيرة من العالم في شكل حروب محلية وحروب خاصة وحروب تستخدم الوسطاء ، وحروب الاستنزاف بأشكالها الكثيرة ، وحروب غير معلنة وحروب تستخدم المرتزقة ••• ضد حق الشعوب في تقرير المصير وضد استقلال الدول وسيادتها •

وحين نسعى على نحو واقعي الى اتخاذ تدابير جزئية عادلة ومنصفة لنزع السلاح • من المهم ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ، وأن ندعم وأن نطور باستمرار النتائج المحققة في كل مجال وبشكل عام • ان على الذين يضطروننا ، بسبب أحلامهم عن التفوق ، الى النكوص عن النتائج التي سبق الاتفاق عليها ، أن يتحملوا مسؤولية دولية • ان عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن تكون مستمرة ، وعلى جميع الدول أن تكف عن كل فعل يمكن أن يعرض للخطر أو أن يعرقل الجهود المبذولة لاحراز تقدم متواصل ، وأن تبدي موقفاً جاداً وبناءً من التعاون الصادق بغية التوصل الى اتفاقات يقبلها الجميع •

ان البلدان ذات القدرة العسكرية الكبيرة ، وأولها البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وفي المقام الأول الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تتحمل بالطبع أكبر قدر من المسؤولية ، ولكن يجب أيضاً على جميع البلدان الكبيرة والصغيرة أن تعمل من أجل السلم وأن تسهم في جهود نزع السلاح •

ثانياً ، فيما يتعلق بالأولويات ، يتفق وفدي أساساً مع نص البرنامج الشامل لنزع السلاح ومع الممارسة الجارية في مؤتمر نزع السلاح •

اننا نرى ، سائرين على نهج مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز أن " أكبر خطر يهدد العالم اليوم هو التهديد الموجه الى بقاء الانسانية ذاته نتيجة للحرب النووية " • ويجب اعطاء أعلى الأولوية لمنع الحرب النووية ولشئى مجالات نزع السلاح النووي ، وهي أمور لها أهمية حيوية للسلم والأمن



الدوليين • ومن اللازم وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، ووقف تطوير ما يسمى بثالوث الأسلحة الاستراتيجية ، ووقف حروب الكواكب والمشاريع الأخرى المحمومة الرامية الى تحقيق التفوق العسكري والاستراتيجي ، وكذلك مجموعة النظريات الرامية الى تبرير ما يسمى بالحرب النووية " المحدودة " أو الوقائية أو غيرها من أشكال الحرب النووية • ومن أجل منع الحرب النووية ، قدمت البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى كثيرا من الاقتراحات الحكيمة في هذا المؤتمر لنزع السلاح وفي الأمم المتحدة ، شملت تجميد الترسانات النووية القائمة ، والتعهد بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية • والحظر الصارم والكامل للتجارب منعا لانتاج أجيال جديدة من هذه الأسلحة ، وعقد اتفاق لحظر اضعاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي حظرا كاملا ، وقبل كل شيء حظر وزع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي ، وكذلك قاع البحار والمحيطات والأخذ بقواعد للسلوك ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد باحترامها • وستكون إحدى المهام العاجلة في أوروبا العودة الى الوضع الذي كان قائما قبل وزع قذائف الولايات المتحدة ، كما يمكن استئناف المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية ، فضلا عن ذلك ، وأمام ممارسة الامبرياليين والرجعيين المتمثلة في شن الحرب بالوكالة وتسليح حلفائهم أمثال اسرائيل وجنوب افريقيا وغيرهما من الطامحين بالأسلحة النووية ، يكون للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مصلحة عليا تتمثل في الأخذ بضمانات أمن فعالة وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذا تاما • وان فييت نام تتمسك بتلك المعاهدة خصوصا وأنها تعرضت في الماضي أكثر من مرة للتهديد بالهجوم عليها بالأسلحة النووية التعبوية ، وما زالت تتعرض للتهديد الدائم من جانب دولة كبيرة مجاورة حائزة للأسلحة النووية لا يمكن التنبؤ بسلوكها في أكثر الأحيان •

وبعد نزع السلاح النووي في هذه الجوانب المختلفة ، ينبغي بذل أكبر الجهود من أجل اتخاذ تدابير للحد من الأسلحة ونزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل الأخرى • وللتغلب على المناورات الغوغائية المتردية ، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يستعجل استكمال اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية التي تشكل الأسلحة الشائنة منها موضوع قرار اتخذته الجمعية العامة في الأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين • ان فييت نام ، باعتبارها ضحية أكبر حرب كيميائية في العقود الأخيرة ، مهتمة اهتماما خاصا بهذه المسألة وقد أطلعت لجنة نزع السلاح على تجربتها في العام الماضي • ونحن نؤمن بالمثل بأنه ينبغي أن تلقى الفصول المتعلقة بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة والميزانيات العسكرية ، دون أن تكون مسألة ذات أولوية عالية ما تستحقه من اهتمام ، وبخاصة بسبب نظريات " المناطق ذات الأهمية الحيوية " و" برامج " عرض القوة " ، من أجل الحد مما يسمى بالحروب المحلية والقضاء عليها تدريجيا ، وهي الحروب التي تشن ضد الشعوب بكل الأسلحة المعقدة والمتطورة باستمرار ، كما حدث في الماضي في فييت نام وموخرافيا في لبنان ، والتي يشارك فيها طوعية شركاء جدد للأعراض نفسها •

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرض عليكم ، من بين التدابير الموصى بها في الفصل ذي الصلة من الوثيقة CD/421 ، آراءنا بشأن تدبير له أكبر قدر من الأهمية بالنسبة لنا وهو اقامة منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا •

ان جنوب شرقي آسيا هي المنطقة الوحيدة في كوكبنا التي لم تتمتع أبدا بالسلم خلال العقود الأربعة الماضية • فقد تعاقبت عليها الحروب والجرائم ، بما فيها أكبر حرب منذ الحرب العالمية الثانية روعت ضمير البشرية التقدمية خلال الستينات والسبعينات •

ان أحداث هذه الأعوام الأربعين تبين ان القوى الامبريالية والرجعية خارج المنطة تشكل الخطر الحقيقي الذي يهدد استقلال بلدان جنوب شرقي آسيا وسلمها ، وأنها هي العامل المخرب للسلم والاستقرار في المنطقة . ان التواطؤ السياسي والتعاون العسكري المتزايد بين أكبر دولة غربية وبين أكثر دولة آسيوية اكتظاظا بالسكان لا يثيران قلقا له ما يبرره في المنطقة فحسب بل ويشكلان كذلك تهديدا حقيقيا لأمن البلدان الأصغر والاستقرار جنوب شرقي آسيا .

ان أحداث هذه العقود تبين أيضا ان هذه القوى الامبريالية والرجعية تلجأ دائما الى سياستها التقليدية المتمثلة في عبارة " فرق تسد " وفي تشجيع المواجهة بين مختلف البلدان أو مجموعات البلدان في المنطقة . وان أي حل من أجل اقرار سلم دائم وثابت في جنوب شرقي آسيا يجب أن يأخذ دروس التاريخ هذه في الاعتبار الواجب .

وما زالت الخلافات قائمة فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا بشأن أسباب الوضع الحالي والتدابير الواجب اتخاذها لاعادة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك ، فإن هذه الخلافات ضئيلة بالمقارنة بالتهديد الخارجي ، ولا تستطيع وحدها أن تؤدي الى أوضاع متفجرة . ان هذا الخطر يمكن أن ينشب اذا ما وضعت حلول خاطئة ، تفرض من جانب واحد ، في أيدي قوى خارجية .

ان بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لها نفس المصلحة المشتركة الأساسية والدائمة وهي صون السلم والاستقرار في المنطقة ، ونفس مطمح التعايش في سلم وحسن جوار لصالح رخاء كل منها .

لقد احتاجت بلدان أوروبا الى ٣٠ سنة لبناء نظام هلسنكي . ويرى وفدي أن بلدان جنوب شرقي آسيا في حاجة عاجلة الى السلم والتعاون من أجل الاسهام في البناء الوطني لكل بلد والقيام فورا بانشاء منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ، والقضاء على كل عدوان وتدخل من الخارج الى الأبد . ورغم التقلبات ، يواظب بلدي على اتباع هذه السياسة الطويلة الأجل التي دعا اليها منذ عام ١٩٧٦ وأودعها في عام ١٩٧٨ في البلاغات المشتركة الموقعة مع جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لأن هذه السياسة بالنسبة لفييت نام ليست مسألة عابرة بل مسألة تستجيب للمصالح العليا الأساسية لكل شعوب وبلدان المنطقة .

ولا يوجد نقص في الأفكار التي يمكن أن تنفع أساسا للمشاورات على قدم المساواة دون فرض أي وجهة نظر . ويمكن أن توجد هذه الأفكار في روح مباديء باندونغ التاريخية ، وفي الفقرات المتعلقة بجنوب شرقي آسيا في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة نيودلهي التي عقدته بلدان عدم الانحياز ، وفي النقاط السبع المقدمة باسم بلدان الهند الصينية الثلاثة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي اعلان عام ١٩٧١ الصادر عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن اقامة منطقة سلم وحرية وحياد . وتبرهن تجربة الأعوام الخمسة الماضية على ان الحل الصحيح الوحيد هو حل اقامة الحوار بين مجموعتي البلدان على قدم المساواة ، مع الاحترام المتبادل لمصالح الجانبين المشروعة . فهذا هو الطريق الوحيد نحو تقليل التوتر وتضييق شقة الخلافات بالتدريج ، مما يؤدي الى السلم والاستقرار في المنطقة تدريجيا . ان نفس المؤتمر الأخير لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة قد جدد دعوته الموجهة الى بلدان رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا الى اتباع هذا المسار . ومن المؤسف ان البلاغ الوزاري الأخير لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لم يسر في هذا الاتجاه على ما يبدو ، بل اتبع بالاحرى خط قوي خارج المنطقة . ومع ذلك فان حكومتي تتابع بهدوء سياستها الثابتة من أجل

اقامة منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا • واننا نعتبر ان المصالح الطويلة الأجل وحسن الادراك سيغلبان في النهاية ، فكلنا رجال دولة على وعي ومسؤولية ، ومن المؤكد أن تكون الغلبة لحوار على قدم المساواة •

وبنفس روح التعايش السلمي والاستقرار ، توعد فييت نام انشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، وتطالب بالوقف الفوري لكل المناورات المعوقة ويعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض في أسرع وقت ممكن • وبالمثل يوعد بلدي مبادرة جمهورية منغوليا الشعبية باستبعاد استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين بلدان آسيا والمحيط الهادي •

ان نص مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الوارد في الوثيقة CD/421 مازال يحتوي على كثير من الأقواس • ان هذا الموضوع من الغزارة بحيث لا يمكن استنفاده في تعليق متواضع من جانبنا •

ان نزع السلاح ، شأنه شأن قضية السلم ، هو مهمة ضخمة يجب على المجتمع الدولي برمته أن يسخر نفسه لها ، وتقع على هذا المؤتمر مسؤولية خاصة • فبوصفه هيئة تفاوضية ، يجب الاحتفاظ بعدد اعضاءه عند رقم معقول • ومن أجل الفعالية ، ينبغي في رأيي ان يتمشى تشكيله وأي زيادة محتملة ومحدودة بالضرورة في عدد اعضاءه ، تماما مع مبدأ التوازن السياسي لعناصره الثلاثة • وكما هو معروف تماما لقد ترشح فييت نام • وهو يأمل ، عن طريق توافق الآراء المستند الى هذه المبادئ ، ان يوعد ترشيحه ، وسيكون شاكرا جدا للمؤتمر على هذا التأييد •

ان مشروع نزع السلاح ، شأنه شأن أي مشروع اجتماعي كبير ، مسألة معقدة وطويلة الأجل ، ومفعمة بالتقلبات ، لكنه يتجه بالتأكيد الى احراز تقدم حقيقي ، لأن قوى السلم لها الآن الغلبة على قوى الحرب والعدوان •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل فييت نام على بيانه وعلى كلمته الرقيقة الموجهة الى بلدي والى شخصي • وأعطي الآن الكلمة لممثل البرازيل السفير دي سوزا اي سيلفا •

السيد دي سوزا اي سيلفا ( البرازيل ) : السيد الرئيس ، يسرني بصفة خاصة ، باعتباري سفيراً سابقاً لدى بلدكم ، أن ارحب بكم رئيساً لمؤتمرنا خلال الشهر الحالي وبصفتي صديقاً قديماً ، يسعدني أن أرى اسلوب رجل الدولة الذي تديرون به أعمال مؤتمرنا •

وسأكرس بياني اليوم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

والسبب بسيط • ان اجراءات عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في المعاهدة جارية بالفعل وسيعقد قريباً هذا العام اجتماع ثان للجنة التحضيرية •

وفي اثناء هذه الاجراءات، تتردد باستمرار داخل هذه القاعة وخارجها نداءات الى غير الموقعين بالانضمام اليه • ولذلك ترى البرازيل ، باعتبار أنها ليست طرفاً في المعاهدة ، انه يتعين عليها أن تذكر ، أشمل طريقة ممكنة ، الأسباب التي جعلتها لم توقع المعاهدة ولن توقعها • فضلاً عن ذلك ، وعلى قبض ما قيل ذات يوم في هذه القاعة ، فان البرازيل تعتبر نفسها موهلة تماماً للتعبير عن آرائها بشأن ذلك الصك • أولاً ، لأن عدم الانتشار يهم الجميع بوجه عام وليس حكراً للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ثانياً ، لأنه يجب اعتبار البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، مثل بلدي ، التي اتخذت خطوات على الصعيدين الوطني والاقليمي لمنع الانتشار ، على الأقل موهلة

للحديث عن هذه المسألة أكثر من تلك البلدان التي رغم كونها أطرافاً في المعاهدة ، مارالت تتعاضى عن ورع الأسلحة النووية في أراضيها ، ونالنا ، لأن سجل البرازيل فيما يتعلق بعدم الانتشار سجل واضح لا يرقى إليه الشك .

وبناء على ذلك ، اعتزم في بياني الذي القه اليوم أن أعرض موجزاً تاريخياً للجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نظام عالمي لعدم الانتشار ، تم أن أشير بإيجاز الى سجل البرازيل في هذا الموضوع ، وأخيراً ان ادرس بامعان نص و ننعبد معاهدة عدم الانتشار .

كان أول قرار هام اتخذته الأمم المتحدة بشأن المسألة هو القرار ١٥٧٦ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ الذي اتخذ بنوافق الآراء ، وهو القرار الذي يشار إليه عادة باسم " القرار الايرلندي " الذي جاء نتيجة لعدة أعوام من النقاش في اللجنة الأولى للجمعية العامة . وقد دعا القرار جميع الدول الى تأمين عقد اتفاق دولي يمنع احتياز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من امتلاك هذه الأسلحة .

وفي خلال الأعوام التالية استمر النقاش في الجمعية العامة واتخذ القرار الأساسي الذي يتناول تلك المسألة بالتحديد في عام ١٩٦٥ وأصبح يعرف بوصفه القرار ٢٠٢٨ ( د - ٢٠ ) وقد صيغ وعرض بناء على مبادرة ما يسمى " بمجموعة النمانية " للجنة الثمان عشرة لنزع السلاح ، وهي إحدى الهيئات السالفة لهذا المؤتمر . وأوضح نص القرار ، الذي اتخذ دون أي أصوات معارضة ولكن مع امتناع خمسة بلدان عن التصويت ، وبتأييد من الدولتين العظميين ، المبادئ الخمسة التي ينبغي أن يقوم عليها التفاوض على معاهدة لعدم انتشار الأسلحة النووية .

وهذه المبادئ هي :

" ( أ ) ينبغي أن تكون المعاهدة خالية من أية شغرات قد تمكن الدول النووية أو اللانوية العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على انتشار الأسلحة النووية بأي شكل ؛

( ب ) ينبغي أن تشمل المعاهدة على توازن مقبول بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية واللانوية ؛

( ج ) ينبغي أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل وعلي الأخص نزع السلاح النووي ؛

( د ) ينبغي أن تتضمن المعاهدة أحكاماً مقبولة وعملية تضمن فعاليتها ؛

( هـ ) ينبغي أن تخلو المعاهدة مما يمس حق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات اقليمية لضمان خلو أراضيها تماماً من الأسلحة النووية " .

وبعد مرور عام ونصف العام ، وفي يوم ٢٤ آب / أغسطس ١٩٦٧ ، قدم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح مشروع معاهدة منفصلين ومتماثلين بشأن عدم الانتشار . وتلاههما في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ ، عرض نص منقح مشترك قدمه رئيساً تلك اللجنة . وقدمت تعليقات ومقترحات واقتراحات كثيرة في اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح عن كل من الوشيتين في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ . أرفق رئيساً اللجنة مشروعها المشترك بالتقرير الذي أعداه لدورة الجمعية العامة الثانية والعشرين المستأنفة التي عقدت في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٦٨ . وأثناء المناقشة التي

جرت في الدورة الاستثنائية ، ادخلت تغييرات ثانوية قليلة على النص النهائي ، وفي يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٨ ، وافقت الجمعية العامة على قرار برقم ٢٣٧٣ ، بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت من بينهم ثلاثة أعضاء باللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح هم البرازيل وبورما والهند .

وقد أشاد القرار بالمشروع ورجا من الأمين العام أن يفتح باب التوقيع على المعاهدة . وبعد مرور عامين ، حصلت المعاهدة على ما يكفي من التصديقات لبدء نفاذها .

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى سجل البرازيل بشأن مسألة عدم الانتشار .

لقد شاركت البرازيل في توافق الآراء بشأن " القرار الأيرلندي " ، وفي نفس الوقت تقريبا ، قدم ممثلنا لدى الجمعية العامة اقتراحا يدعو الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . وفي الفترة من عام ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ ، شاركت البرازيل بنشاط في مناقشات اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح والجمعية العامة بشأن نزع السلاح وانتشار الأسلحة النووية . وفي عام ١٩٦٣ وقعت البرازيل على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية وصدقت عليها في عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٥ ، اشتركت البرازيل في تقديم القرار ٢٠٢٨ الذي تضمنت فيه المبادئ الخمسة لتوجيه وارشاد المعاهدة المقبلة .

وفي الوقت نفسه ، أصدر رؤساء اكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي والمكسيك اعلانا مشتركا في عام ١٩٦٣ ، جاء فيه ان " حكوماتهم على استعداد لتوقيع اتفاق متعدد الأطراف لأمريكا اللاتينية تنعهد بلدانهم بموجبه بعدم صنع أو تسلّم أو تخزين أو تجريب الأسلحة النووية أو أجهزة إطلاقها " . وبحلول عام ١٩٦٥ شاركت البرازيل في الأعمال التحضيرية لوضع معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية التي وقعت في ايار/مايو ١٩٦٧ وصدقت عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ ، قبل عامين من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

كما شارك الوفد البرازيلي لدى اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في عام ١٩٦٨ ، الذي تشكل من وزير خارجيتنا السابق السفير اراوخو كاسترو ومني ، في المفاوضات المتعلقة بمشاريع نصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقدمة من رئيسي اللجنة ، وفي ٨ شباط/فبراير ، علق ممثل البرازيل على المشروع المنقح في ضوء المبادئ الخمسة التي اقترتها الجمعية العامة في القرار ٢٠٢٨ . وبيانه مسجل في الوثيقة ENDC/PV.363 .

وفيما يتعلق بالمبدأ ( أ ) ، الذي ينبغي بموجبه ألا تجيز المعاهدة انتشار الأسلحة النووية بأي شكل ، ذكر مندوب البرازيل أن " المشاريع المنفحة لا تحتوي على أي اجراء يستهدف منع الدول الحائزة للأسلحة النووية من الانتشار رأسيا ، شكل مباشر أو غير مباشر " .

وفيما يتعلق بالمبدأ ( ب ) الذي توخى اقامة توازن بين المسؤوليات والالتزامات ، أشار ممثل البرازيل الى انه في حين ان النص المقترح يطلب من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن نقبل " نظاما مسهما للمرافبة مازال بتعبين وضعه ، فانه لم يتضمن التزاما بأن يخضع أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية لنوع ما من المراقبة على أسنطها النووية ، حتى يمكن تضيق فجوة الالتزامات " .

وفيما يتعلق بالمبدأ ( ج ) الذي يستهدف نزع السلاح العام الكامل وعلى الأخص نزع السلاح النووي ، لوحظ ان النص المقترح لا بنوخي الا تعهدا من كل طرف ، وليس بالتحديد من الدول النووية ،

بمواصلة المفاوضات بحسن نية • وفى هذا الصدد ، أشار ممثل البرازيل الى اقتراح تحديد فترة ديباً طولها خمسة وعشرون عاماً لذلك الصك ، ونساءل عما اذا كان يمكن للجنة مثل اللجنة الثمان عشرة لسزع السلاح بما لها من ولاية للتفاوض على معاهدة بشأن ترع السلاح العام الكامل ، ان تصادق على حكم يقوم على افتراض ان "رسائل الأسلحة النووية يمكن أن ترداد وان ننتشر لفترة اولى ديباً طولها ٢٥ سنة وأن الانتشار الرأسي يمكن ان يستمر دون رادع" • ومضى قائلاً "ألبس من السابق لأوانه التسليم دون داع بأن اللجنة الثمان عشرة للجنة نزع السلاح أو أي هيئة أخرى في حنيف أو في مدينه اخرى ستظل في عام ١٩٩٣ تلتمس طريقها للوصول الى اتفاق بشأن هذه المسألة الحيوية المتعلقة بنزع السلاح النووي؟" • فبعد ستة عشر عاماً ، تبدو هذه الكلمات مألوفة على غير العادة •

وفيما يتعلق بالمبدأ (د) أكد مندوب البرازيل على أن الشمولية شرط أساسي لفعالية المعاهدة • ولاحظ كذلك انه توجد من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية دولتان لا يحتمل أن تصبحا من الدول الموقعة ، في حين ان من بين البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، لا يبدو أن توفر ٤٠ تصديقاً يؤكد وجود علامة على الشمولية •

وأخيراً ، وفيما يتعلق بالمبدأ (هـ) المتعلق بالمعاهدات الاقليمية ، أعلن عن موقف البرازيل كما يلي : " ان وفدي يرحب بالاعتراف ، في منطق المشروع ، بوجود معاهدات اقليمية تستهدف ضمان خلو أقاليم الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات من الأسلحة النووية ، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومع ذلك ، سيكون اكثر ارضاء لنا وللبلدان الأخرى بأمريكا اللاتينية ، أن يعترف المشروع على نحو محدد بحقوق والتزامات الدول التي سبق ان وقعت على معاهدات اقليمية من هذا النوع " •

وقال مندوب البرازيل ، بعد ان انهى تحليل نص رئيسي اللجنة بالمقارنة بالمبادئ الخمسة للقرار ٢٠٢٨ ، : " لقد حاولنا أن نبرز بعض التناقضات بين المشروع المنقح وبين المبادئ التي وضعتها الجمعية العامة على سبيل الارشاد والتوجيه لأعمالنا " •

ومن سوء الحظ ان هذه الملاحظات ، وكذلك المقترحات والتعديلات المقدمة من وفدي ومن أعضاء آخرين ، للجنة الثمان عشرة لنزع السلاح ، لم تؤخذ في الاعتبار من جانب رئيسي اللجنة اللذين قررا التمسك باقتراحاتهما الأصلية • ولذا ، فليس مما يشير الدهشة ألا تؤيد البرازيل قرار الجمعية العامة الذي اعتمد مشروع المعاهدة وأوصى به للتوقيع •

واسمحوا لي أن أشرع الآن في دراسة أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في شكلها الحالي ببعض التفصيل ، آخذاً في الاعتبار المبادئ الخمسة التي اتفقت عليها الجمعية العامة •

ان الديباجة ، كما هو مألوف في المعاهدات الدولية ، تذكر الأهداف والمقاصد العامة للأطراف في حين تحدد فقرات المنطوق حقوقها وواجباتها •

وفي حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبدأ الديباجة بفقرتين عن منع الحرب النووية وتعبر الفقرة الأولى عن قلق الأطراف لعواقب الحرب النووية واعترافها بضرورة " بذل قصارى الجهود لتفادي خطر هذه الحرب واتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمن الشعوب " • وتمضي الفقرة الثانية فتحدد الانتشار باعتباره تطوراً من شأنه أن " يزيد كثيراً من خطر الحرب النووية " وقد انقضى ١٦ عاماً ومازال المجتمع الدولي ينتظر أي اجراء مفيد من جانب الدول النووية لتفادي خطر الحرب النووية بشكل فعال •

فرغم ايمانها المعلن بأن الانتشار يزداد كثيرا من ذلك الخطر ، مازالت ترساناتها النووية في ازدياد ومازالت سياساتها تقوم على افتراض انه ينبغي ان ينسب الفضل الى الأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم حدوث نزاع عام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية •

وتذكر الفقرة الثالثة الى " تطابق " المعاهدة مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو الى عقد " اتفاق بشأن منع توسيع نطاق نشر الأسلحة النووية " وكما لاحظنا من قبل ، وكما اعتزم زيادة ايضاحه ، فان المعاهدة تختلف اختلافا صارخا مع المبادئ الخمسة المتفق عليها في القرار ٢٠٢٨ الذي كان يفترض ان يوفر الهداية والتوجيه للمعاهدة •

وتتناول الفقرات الأربع التالية مسألة الأنشطة النووية السلمية وتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتضع اطار مواد المنطوق التي توضح نظام الضمانات بالتفصيل • مع قراءة الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ، قد يعتقد المرء ان المبادئ التي توعدها تنطبق على جميع الأطراف ، ولكن يصبح من الواضح في حكم المنطوق المتعلق بالضمانات ( المادة الثالثة ) ، أنه يتعين على الأطراف غير النووية وحدها أن تقبل عمليات المراقبة على أنشطتها السلمية • ان مبدأ توافر فوائد التكنولوجيا النووية كما ورد في الديباجة ، يوفر الأساس لاضفاء الطابع الشرعي على النظام الذي بمقتضاه يكون للدول النووية وحدها الحق في التطوير الكامل للتكنولوجيا النووية التي توسعت فيها هذه الدول في الواقع لتشمل التكنولوجيا العسكرية أيضا •

ان القرار ٢٠٢٨ يطالب " بتوازن مقبول بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية واللا نووية " • وفيما يتعلق بحرية البحث التكنولوجي ، وتطبيق فوائده ، تحفظ كل الحقوق والامتيازات في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدول النووية ، في حين تصبح الدول غير النووية الدول الوحيدة التي تتحمل الالتزامات • وتعترف الفقرة السابعة بأنه " يحق لجميع الأطراف ان تشترك في أتم تبادل ممكن للمعلومات العلمية من أجل زيادة وتطوير تطبيقات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، وأن تسهم في ذلك بمفردها أو بالتعاون مع الدول الأخرى " • بيد أنه ليس لهذا الاعتراف ، رغم تكراره حرفيا في المادة الرابعة ، التزامات مقابلة في المنطوق بالنسبة للدول النووية • وبدلا من ذلك ، استحدثت حواجز صارمة لمنع البلدان غير النووية من تطوير صناعاتها في الأغراض السلمية •

وتتصل الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ بالمسائل الأساسية لوقف سباق التسلح ، ونزع السلاح النووي ، وحظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة • وتعبر الفقرات الأربع كلها عن " عزم " ، أو " رغبة " أو " نية " الأطراف بالنسبة لتحقيق تلك الأهداف • وفي حالة هذه الفقرات الأربع أيضا ، لا ينشأ أي التزام ملموس واحد على الدول النووية من الديباجة ليدرج في مواد المنطوق ، فيما عدا الإشارة المبهمة الى " حسن النية " الواردة في المادة السادسة • وجدير بالملاحظة ان الفقرة العاشرة تشير الى " عزم " الأطراف في معاهدة الحظر الحزني للنجار النووية لعام ١٩٦٣ على " السعي الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية بصفة دائمة وعلى مواصلة المفاوضات تحقيقا لتلك العاية " • وكما شهدنا جميعنا خلال الأعوام القليلة الماضية في هذا المؤتمر نجحت دولتان من الدول الحائرة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع اجراء أي مفاوضات تفضي الى تحقيق ذلك الالتزام • فهل يمكن في هذه الظروف قبول عبارة " حسن النية " المذكورة في المادة السادسة بمعناها الظاهري ؟ •

وأخيرا ، تعترف الفقرة الأخيرة من الدباجة " بضرورة امتناع الدول ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، عن التهديد ، باستعمال القوة أو استعمالها في علاقتها الدولية " . وبالرغم من هذه الأهداف والنوايا ، مازال التدخل وقمع الاستقلال السياسي ، وعدم احترام السلامة الإقليمية تشكل أحداثا يومية ترتكبها علنا وسرا واحدة أو أخرى من الدول النووية متجاهلة مقاصد الميثاق ومبادئه .

وينبغي دراسة جزء المنطوق في ضوء احكامه والطريقة التي نفذتها واستخدمتها بها الدول النووية من أجل تحقيق أهداف ومقاصد المعاهدة على النحو المذكور في الدباجة . وترد في ذلك الجزء الحقوق والواجبات الأساسية للأطراف .

وتحدد المادة الأولى التزامات الدول النووية بغية منع الدول غير النووية من صنع أو احتياز أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية . ان السؤال الذي ظل يطرح طوال الأعوام الستة عشر الماضية بسيط ومازال دون جواب : كيف يمكن منع الانتشار اذا احتفظت بعض الدول ، الأطراف أو غير الأطراف في المعاهدة ، بحقها في مواصلة تطوير وتخزين ونشر أسلحتها النووية في جميع أنحاء العالم واستخدمت هذا الحق ؟ ان القرار ٢٠٢٨ ينص على أنه ينبغي " ان تكون المعاهدة خالية من أية شغرات قد تمكن الدول النووية واللانووية من العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على انتشار الأسلحة النووية بأي شكل " ( كلمات تم التشديد عليها ) . ماذا كان مآل ذلك المبدأ الذي أيده الجميع يوما ما ، بما في ذلك الدول النووية التي هي الآن أطراف في المعاهدة ؟ . فضلا عن ذلك هل يمكن التحقق بأية طريقة من عدم نقل الأسلحة أو من نقل السيطرة عليها ؟ وماذا كان مصير مبدأ التوازن المقبول بين المسؤوليات والالتزامات بالنسبة للتحقق ؟ ان التحقق من الامتثال للهدف الرئيسي للمعاهدة لا وجود له حين يمس أفعال ومصالح الدول النووية التي ليست مسؤولة بأي حال أمام الأطراف الأخرى . وفيما يتعلق بنقل الأسلحة النووية ، لا يمكن للمرء الا أن يتذكر قيام الدولتين العظميين بوزعها على نطاق ضخم في أوروبا خارج حدودهما . وتأكيذا لتمشي هذا الوزع مع أحكام المعاهدة ، يجب على الأطراف أن تعتمد فقط على اعلانات من جانب واحد تصدر عن الدول النووية المعنية بما يفيد احتفاظها بالسيطرة على تلك الأسلحة . وعلى العكس ، حتي مجرد نقل معدات مفاعلات الأبحاث المستخدمة في الأغراض المدنية الى طرف غير نووي يكون مشمولا بنظام صارم للتحقق . وبعبارة أخرى ، ان الأسلحة النووية يتم نقلها ووزعها بحرية حيثما ومتى تقرر الدولتان العظميان ذلك ، في حين تخضع أبحاث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية التي يجريها أي بلد آخر للتدقيق الشديد .

بل لقد ذهبت الدولتان العظميان حتى الى أبعد من ذلك في حريتهما المطلقة في التصرف في ترسانتهما النووية ، وستكونا على استعداد ، اذا لزم الأمر ، وعن طريق تفسيرات من جانب واحد ، للتخلي عن السيطرة على الأسلحة النووية لحلفائهما في حالة وقوع نزاع . وفي " جلسات الاستماع بشأن Executive H " أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة في عام ١٩٦٨ ، والمتصلة بالآثار العسكرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يجد المرء التفسير الذي موعده ان المادتين الأولى والثانية " لا تتناولان ترتيبات وزع الأسلحة النووية داخل أراضي الحلفاء ، لأنها لا تنطوي على أي نقل للأسلحة النووية أو أي سيطرة عليها ما لم يتخذ ، والى أن يتخذ ، قرار بخوض الحرب ، وعندئذ لن يعد التحكم للمعاهدة " . وحيث انه لا توجد لدينا امكانية مماثلة للوصول الى منشورات مشابهة في الاتحاد السوفياتي ، فاننا لا ندري كيف تنظر الدولة العظمى الأخرى الى الوضع فيما يتصل بتعليق تلقائي مقابل لالتزاماتها بموجب المعاهدة .



أما المادة الثانية من المنطوق ، وهي الوجه الآخر ، أو صورة المرآة للمادة الأولى فتوضح بالتفصيل التزامات البلدان غير النووية بموجب نظام التحقق الذي تنص عليه المادة التالية • وهناك دولتان من الدول النووية اخضعتا منشأتهما السلمية ، طوعية ومن جانب واحد ، لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية • ومن الصعب فهم السبب الذي جعل الطرف النووي المتبقي يختار عدم القيام بذلك حتي الآن ، رغم ان اتخاذ مثل هذا القرار يدخل ضمن حقوقه وفقا للمعاهدة • ان الثقة بأحكام المعاهدة وأغراضها يمكن أن تعزز بدرجة أفضل باتخاذ موقف متفتح فيما يتعلق بالأنشطة النووية السلمية ، وهي نفس الأنشطة التي تخضع للتدقيق الشديد حين يتصل الأمر بالأطراف غير النووية •

أما أهداف المادة الرابعة فمحمودة كثيرا • فهذه المادة توعيد بوضوح " الحق غير القابل للتصرف " الذي تملكه جميع الأطراف في زيادة بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية " دون تمييز " • بيد أن كلا الحكيمين مقيدان بإشارات محددة الى المادتين الأولى والثانية اللتين تتضمنان التمييز الأساسي الذي تم على أساسه تصور المعاهدة وصياغتها • وببسيطة العبارة ، تنص المعاهدة على أنه ينبغي ألا يكون هناك تمييز فيما بين أطرافها ، فيما عدا ، بطبيعة الحال ، حين يشكل هذا التمييز سمة متأصلة • وهكذا تعطى هذه المادة مركزا قانونيا للتمييز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها ، بغض النظر عن المستوى العسكري الذي بلغته الدول النووية والمستوى التكنولوجي الذي وصلت اليه الدول غير النووية • ولا يمكن أن يختفي هذا التمييز ، الذي أدرج بصفة دائمة في المعاهدة ، الا حين تزال الأسلحة النووية من وجه الأرض،وهي نتيجة ينبغي تمنيتها باخلاص ولكنها مستبعدة في أحسن الأحوال •

وعلى نقيض ذلك ، أظهرت التجربة ان الدول النووية تحتاج الى زيادة هذا التمييز بين فئتي الدول • ان انشاء ما يسمى " بنادي موردي لندن " في شباط/ فبراير ١٩٧٥ قد كمل أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بممارسة قيود وضمانات متفق عليها • وكما ذكر أحد المعلقين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، " فان اقامة هذه الجماعة يبرز ويزيد أيضا حدة تفسير الدول الى فئتين جديدتين ، أي الموردين والمتلقين ، وهو تقسيم سيتم بحثه فيما بعد فيما يتعلق بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتصلة بتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية " • ان المصالح المشروعة للبلدان النامية لا تؤخذ في الاعتبار على نحو مناسب في هذا النظام كما بينت التجربة ذلك •

وتدخل المادة الرابعة أيضا العنصر الذاتي المتمثل في " الغرض " فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية • لقد أكد بشدة أنصار المعاهدة ، وبخاصة أولئك المتقدمون من الناحية التكنولوجية ، ان التكنولوجيا السلمية لا يمكن تمييزها تميرا جوهريا عن التطبيقات العسكرية ، وانه يجب لذلك ابقاء أي معرفة " حساسة " في أيدي أولئك الدن بملكونها بالفعل ، لخير الجميع • ومع ذلك ، تخفق المعاهدة في زيادة شرح مفهوم " الغرض " فهي تفرق تفريقا مطلقا بين التطبيقات السلمية والتطبيقات الحربية للطاقة النووية ، مادامت تنطبق على الأطراف غير النووية • وقد استحدثت معاهدة ثلاثيلوكو، التي تسبق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، حلا بارعا لتلك المشكلة المعقدة • فنظام ضماناتها في صرامة نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أقل تقدير ، الا أنه ليس تمييزيا • ويمكن كذلك اجراء مقارنة بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الحارى التفاوض بشأنها • ففي الاتفاقية الثانية ، لا يوجد خلاف بشأن مزايا ما يسمى " بمعيار الغرض

العام " وبشأن الحاجة اليه • وفي كلتا الحالتين ، يمكن أيضا استخدام التكنولوجيا التي لها نطاق واسع من التطبيقات في الأغراض المدنية في عاباب عدائية • وفي كلتا الحالتين ، ستنبع الغايات العدائية خطر التدمير الشامل • ويمكن للمرء أن يقول أن الأخطار قد تكون أكبر في حالة الأسلحة النووية لكن ذلك هو بالتحديد الحجة الموعودة لأولوية سرع السلاح النووي •

كما تزيد المادة الخامسة من تدعيم تقسيم العالم الى فئتين من الدول ، بالنظر الى ان بعض الأطراف المعنية تحتفظ بصفة دائمة بالوسائل اللازمة لاداء الخدمات المحددة فيها ، وبذلك تظل هذه الأطراف المالك والموزع والمسيطر الوحيد لكامل أنواع التكنولوجيا النووية • كما تنص المادة الخامسة على " اتفاق أو أكثر من الاتفاقات الدولية الخاصة " يمكن بمقتضاها اتاحة هذه الفوائد المحتملة من التطبيقات السلمية على التفجيرات النووية للأطراف غير النووية ، ويذكر فيها " أنه ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن بعد بدء نفاذ المعاهدة " • ويجوز للأطراف غير النووية التي ترغب في ذلك أن تحصل أيضا على هذه الفوائد بموجب اتفاقات ثنائية • وسيكون من المفيد معرفة أي حكم من الأحكام العديدة الواردة في المادة الخامسة قد نفذ • فهل عقدت " اتفاقات دولية خاصة " ، أو بدأت المفاوضات بشأنها ؟ وهل وضعت " ترتيبات ثنائية " بشأن الموضوع ؟ وهل أنشئت " الهيئة الدولية المختصة " المتوخاة ؟

ان أحكام المادة السادسة هي أكثر الأحكام المعلق عليها منذ بدء المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • وهناك مبدآن من مباديء القرار ٢٠٢٨ وثيقا الصلة بالموضوع بصفة خاصة : فالمعاهدة ينبغي أن تشكل خطوة نحو نزع السلاح النووي وأن تتضمن توازنا مقبولا بين المسؤوليات والالتزامات • وكما أكدت ذلك ، فإن الديباجة تعبر عن " عزم " و " رغبة " و " نية " الأطراف بالنسبة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية : أولا ، وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ثانيا ، وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية بصفة دائمة ؛ وثالثا ، ازالة هذه الأسلحة ووسائل نقلها من الترسانات الوطنية بموجب معاهدة لنزع السلاح العامل الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وكان ينتظر أن يمكن كل من القرار ٢٠٢٨ والأهداف المعلنة للأطراف ، على نحو ما عبرت عنه الديباجة ، من الاتفاق بشأن مواد المنطوق التي تضع التزامات محددة لا لبس فيها بما يفيد ذلك • وبدلا من ذلك ، تنص المعاهدة فقط على تعهد جميع الأطراف ببلوغ تلك الأهداف •

ان الدول النووية لم تنكر أبدا مسؤولياتها الخاصة في ميدان نزع السلاح ، وفي وقت أقرب عهدا ، اعترفت هذه الدول صراحة بهذه المسؤوليات ، ولا سيما في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي جاء فيها انه " رغم ان نزع السلاح مسؤولية جميع الدول ، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي " • وبهذه المناسبة ، فإن " حسن النية " افتراض طبيعي في أي مفاوضات دولية • غير انه أمام الالتزام التعااقدي الوارد في المادة السادسة ، ما هو البيان الذي يمكن أن تقدمه الدول النووية للأطراف الأخرى ، وللعالم بوجه عام ، عن سير ونتائج مفاوضاتها المتقطعة ؟ ان آخر مثال على ذلك هو توقف المحادثات المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ونتيجتهما الوحيدة الظاهرة هي وزع جديد لأسلحة التدمير الشامل أشد فتكا •

ان كل الجهود الرامية الى بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي قد باءت بالفشل أيضا سبب الموقف المتصلب الذي تقفه الدول النووية • ولذلك ، يحق تماما للدول غير النووية

من الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تطالب الأطراف النووية بالامتثال لالتزاماتها فوراً بموجب المادة السادسة حتى إذا صيغ الالتزام في أكثر العبارات الممكنة خلوا من التعهدات • ان السؤال بسيط ومباشر : بعد مرور ١٤ سنة على وجود المعاهدة ، ما هي حالة المفاوضات ، أولاً ، بالنسبة لوقف سباق التسلح النووي ، وثانياً ، بالنسبة لنزع السلاح النووي ، وثالثاً ، بالنسبة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ؟ وما هي النتائج التي حققتها ، ان وجدت ؟

اما المادة السابعة فلها أهمية كبيرة لبلدان أمريكا اللاتينية ، التي تفاوضت بنجاح ، مثل البرازيل ، على معاهدة بشأن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي تلتزم بضمان خلو أراضيها والمنطقة عموماً تماماً من الأسلحة النووية • ان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتجاهل هذا الالتزام ، فضلاً عن النتائج التي يستتبعها • ان مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن يقتصر على منطقة واحدة أو مناطق قليلة في العالم ، في حين يسمح بالانتشار بحرية في مناطق أخرى • ولا يمكن أيضاً فصل هذا المفهوم عن نظام فعال للتحقق ، وبخاصة فيما يتعلق بامتثال الدول النووية لالتزاماتها تجاه المنطقة • لكن سياستها المعلنة المتمثلة في عدم الكشف عن أماكن وجود الأسلحة النووية التي تنشرها كما يحلو لها في البر والبحر والجو تشكل عقبة هامة أمام فعالية المناطق الخالية من الأسلحة النووية • و "ضماناً لعدم وجود أية أسلحة نووية اطلاقاً في أقاليم الدول التي تعقد اتفاقات اقليمية " • وفقاً للمادة السابعة ، يجب على الدول النووية ان تقبل وان تحترم نظاماً صارماً وعملياً للتحقق • ان الافتقار الى هذا النظام يقوض أسس الترتيبات الاقليمية ذاتها •

وتحتوي المادة الثامنة على القواعد المتعلقة بادخال تعديلات على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وباستعراض المعاهدة • وتبدأ المادة بأن تعطي جميع الأطراف بشكل ديموقراطي الحق في اقتراح تعديلات • وبعد ذلك يجوز لثلث الأطراف أو أكثر أن تطلب عقد مؤتمر للنظر فيها • الا أن عملية الموافقة عليها ، مع ذلك انتقائية بقدر ما هي تمييزية • فمن حق اطراف قليلة لها امتيازات ، وهي الأطراف النووية بالطبع ، الاعتراض على أية تعديل مقترح ، حتي لو وافقت عليه جميع الأطراف الأخرى • وربما يتصور المرء ، على أقصى تقدير ، حالة يوافق فيها كل أعضاء المعاهدة البالغ عددهم ١٢٠ أو نحو ذلك ، فيما عدا دولة نووية واحدة ، على ادخال تعديل • فهذا الصوت المعترض الوحيد كاف لمنع اقرار التعديل •

وتعرف المادة التاسعة الدولة النووية لأغراض الصك • ويبدو أن الغرض من هذا التعريف مزدوج : أولاً ، ترك باب الانضمام الى المعاهدة مفتوحاً أمام الدولتين النوويتين اللتين لم تنضما اليها حتي الآن ، ثانياً ، ادامة الهيكل الحالي للقوة ، باقرار الوضع النووي لتلك البلدان الخمسة سواء أكانت أطرافاً في المعاهدة أم لم تكن • وربما كان التعليق الوحيد الممكن الادلاء به هو ان جميع المحاولات السابقة لتجميد التاريخ ، وبخاصة حين تقوم هذه المحاولات على الظلم والامتيازات ، لم نصمد أمام اختبار الزمن • ويبدو أنه لا يوجد استثناء في حالة هذه المحاولة الجديدة التي يمكن أن توجد جذورها في نظام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة • فمنذ ٣٩ عاماً حتى الآن ، سلت سلطة الاعراض كل جهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل السلم والأمن ، وبالمثل ، عمل ميزان الرعب الذي تغاضت عنه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على شل كل الجهود الرامية الى نزع السلاح •

ووضعت المادة العاشرة الشروط التي بجور للأطراف لمقتضاها الانسحاب من المعاهدة ، كما توفر الآلية التي تهدف الى تمديد مدة المعاهدة الى أجل غير مسمى نبدو بالفعل على رأس اهتمامات المؤتمر الاستعراضي الثالث ، على نمديد مدة المعاهدة الى أجل غير مسمى نبدو بالفعل على رأس اهتمامات المؤتمر الاستعراضي الثالث ، على نحو ما ذكرتنا السبدة ثيوريين ، رئيسة وفد السويد في بداية الحزب الصيفي من دورتنا . لكن هذه مشكلة من حق الأطراف أنفسهم حلها بأغلبية بسيطة . وفيما يتعلق ببند الانسحاب الوارد في المادة العاشرة ، فنصه كما يلي في جزئه ذي الصلة : " يكون لكل دولة من الدول الأطراف ، اثناء ممارسة سيادتها الوطنية الحق في الانسحاب من المعاهدة اذا قررت ان نمية أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد عرضت للخطر مصالح بلدها العليا " . واسمحوا لي بمجرد مقابلة ذلك النص بالاعلان الذي تلاه السفير اليوغوسلافي فيداس باسم مجموعة ال ٢١ وذلك في الجلسة العامة ٢٦٨ لهذا المؤتمر المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه والذي يشتمل على البيان التالي : " . . . ان وجود الأسلحة النووية في ترسانات حفنة من الدول والتطوير الكمي والنوعي لهذه الأسلحة يعرضان المصالح الأمنية الحيوية للدول النووية وغير النووية على السواء لخطر مباشر وأساسي " . ان مقارنة النصين لا تحتاج الى تعليق .

وبعد تحليل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها ، لايسع للمرء الا أن يتساءل : ما الذي تقدمه المعاهدة الى جانب ممارسة التمييز ضد معظم الأطراف ومنح الامتيازات لأطراف قليلة ؟ واذا كان امتلاك الأسلحة النووية حق مشروع لعدد قليل ، فانه يجب أن يكون بالضرورة الحق المشروع للجميع . واذا لم تكن الأسلحة النووية مسروعة ، فلا يمكن الا حظرها وازالتها .

ان البلدان التي قررت عدم الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تمارس ، على حد علمنا ، الخيار العسكري النووي ، وانضمت بلدان كثيرة منها ، من بينها البرازيل ، اما التي صكوك أخرى نبذت بمقتضاها الأسلحة النووية أو أصدرت اعلانات رسمية بهذا المعنى . ومع ذلك فهذه البلدان تتعرض لحملة مستمرة من الشك وعدم الثقة . وعلى نقض ذلك ، يستمر الانتشار من جانب الدول النووية بخطى متسارعة ، سواء من ناحية العدد أو النوعية أو البعد الجغرافي ، يبرره ويضفي عليه الشرعية نفس الصك الذي يدعى أنه يمنع . ولا يسع المرء الا أن يدهش من ان انتشار الأسلحة النووية الى بلدان اضافية ، في ظل نظام يقدم حوافز كثيرة الى هذا الحد على الانتشار ، لم يصبح ظاهرة عامة بعد .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى بلدي وإلى شخصي . ووفقا للمقرر الذي اتخذته المؤتمر في جلسته ٢٤٩ أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا السيد بيرباوم .

السيد بيرباوم ( النمسا ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أنقل امتنان بلدي ، باعتباره دولة غير عضو في هذا المؤتمر ، لاتاحة الفرصة له للتعبير عن بعض الآراء بشأن موضوع نزع السلاح . اننا نشعر باننا حصلنا على امتياز للقيام بذلك تحت رئاسة ممثل بلد تتمتع معه النمسا بعلاقات مستقرة وودية وله ، كبلد عظيم ، أهمية خاصة ومسؤولية خاصة في ميدان نزع السلاح ، اننا نشيد بما للسفير اسرائيليان من صفات دبلوماسية مشهورة وبمهارته العظيمة وخبرته الواسعة ، وهي مزايا هامة في أداء مهام الرئاسة .

وأمام خلفية من التوترات العالية المستوى في العلاقات الدولية ، تقع على هذه المجموعة الموقرة وهي مؤتمر نزع السلاح مهام عاجلة وهامة . لقد استجابت هذه المجموعة للآمال على نطاق

العالم بأن رفعت مركزها من مستوى اللجنة الى مستوى المؤتمر • وفيما يتعلق بالجوهر، مازال يتعين أن يعطي هذا التغيير ثماره •

ومع ذلك ، لا يمكن أن يأتي المؤتمر الا بالنتائج التي تسمح بها التعليمات المعطاة الى كل من الوفود منفردا • ومما يظهر لنا من تقدم العمل خلال الأعوام القليلة الماضية ، يبدو أن التعليمات المعطاة لبعض هذه الوفود على الأقل ، تبين تغلب عدم الثقة على الرغبة في التعاون والركون الى الأمن من خلال زيادة الأسلحة بدلا من أن يكون ذلك عن طريق التعهدات التعاونية والدبلوماسية في مجال نزع السلاح • ومع ذلك ، ينبغي ألا يسمح لدبلوماسية نزع السلاح بالانحدار الى مجرد آلية توجية الرأي العام • فان لها دورا حيويا حقا وأكثر أهمية توعديه ، خصوصا وأن محادثات ثنائية هامة مازالت معلقة وأن مجالات واسعة لجهود نزع السلاح لا يشملها ، لكافة الأغراض العملية ، أي محفل للحوار •

اننا نأسف أشد الأسف لهذا النقص في الحوار وفي الدبلوماسية • ان الرأي الأساسي القائل أنه يمكن حقا تعزيز الأمن بالاستناد الى القوة العسكرية وتجاهل الحاجة الى التثبيت عند مستوى منخفض وما تقدمه الدبلوماسية المستنيرة من فوائد أمنية ، قد يتضح أنه يشكل خطأ كبيرا في الرأي السياسي • ان ما يوجد اليوم من وسائل التدمير الاستراتيجية والامكانيات التكنولوجية لتحسين وتنويع وتكثيف ومضاعفة هذه القدرة باتخاذ قرارات من جانب واحد يجعل ، على أقل تقدير ، من اجراء بعض التنظيم ، عن طريق الحوار والترتيبات التعاونية ، شرطا للأمن الحقيقي على المدى الأطول ، ان المصلحة الغالبة المشتركة في تجنب حرب نووية ، وضرورة وضع قواعد تنظم المنازعات بشأن ما يزعم من انتهاكات هذه القواعد ، واضفاء الطابع المؤسسي على نقاط الاتصالات على مستويات كثيرة ، تصبح أكثر وضوحا والحاحا كل يوم • ونأمل ألا تدخر الدول النووية الرئيسية جهدا لاعادة فتح باب الحوار بشأن جميع أنواع الأسلحة وللبحث عن سبل ووسائل للحد من جهودها التسليحية بحيث تسير على طريق نزع السلاح •

لقد اختارت النمسا ، وهي بلد صغير يقع في وسط أكثر مناطق العالم تسليحا ، السعي الى الأمن لا بالانضمام الى أحد الحلفين العسكريين ، بل باتخاذ وضع الحياد الدائم • ان هذا البلد الذي يعزز ذلك الوضع بسياسة خارجية فعالة وبما في متناوله من جهود دفاعية عسكرية ، له حساسية خاصة للندهور في بنية العلاقات الدولية ، وكذلك لارتفاع مستوى التسليح في المنطقة •

وهكذا ساهمت النمسا مساهمة نشطة ، في اطار اجتماع مدريد لمتابعة أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في عقد مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بقاء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا الذي سيقدم تقريرا الى اجتماع المتابعة القادم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في فيينا في عام ١٩٨٦ • ان مؤتمر سنوكهولم ، رغم انه مارالب تنقصه القرارات الاجرائية اللازمة لتمكينه من تنفيذ ولايته ، لديه امكانية وضع تدابير ، ولو على مستوى اقليمي ، تسهم اسهاما فعالا في تدعيم الأساس الدستوري الرئيسي لكل جهود نزع السلاح ، والمتمثل في مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية • ومن هنا ، فاننا نعبر العمل الذي تم في ستوكهولم تكملة هامة للجهود العالمية النطاق التي تواصلها في حنيف •

كما يوعد مؤتمر فيينا المعني بخفض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى ووظيفة هامة ، حتى في حالة انعدامصوص متفق عليها ، اذ يعزز المعرفة والتفاهم المتبادلين بين

بين بلدان الحلف المشتركة فيه • ان دوره السياسي واضح باعساره محفلا عاملا بين الشرق والغرب لنزع السلاح •

واسمحوا لي الآن بأن أضيف بعض التعليقات على سود محددة لحدول أعمال هذا المؤتمر • ومن بين البنود التي يتم تناولها بشكل منتظم في هذه القاعة ، لا بوحدها أهم من واجب التوصل إلى ترتيب شامل لانتهاء كل تجارب الأسلحة النووية • لقد حقق فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية الذي شاركت فيه النمسا نشاطا طوال أعوام طويلة ، تفدما ملحوظا في اعداد آلية لتبادل بيانات الظواهر الاهتزازية من أجل المساعدة على التحقق من التجارب الجوفية ، ان الاقتراح الأخير المقدم من وفد اليابان يحظر تلك التجارب التي يمكن التحقق منها بشكل مضمون في ظل التقدم التقني الحالي، كاحراء مؤقت ، يبدو لنا سبيلا مباشرا بالنجاح يستحق بحنه تماما • وثمة امكانية أخرى في ابطاء حاسم في برامج التجارب لا يرقى الى الحل الشامل ، قد تتمثل في ترتيب تلتزم بمقتضاها الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية بأن تخفض الى النصف على أساس طوعي ، ولمدة ثلاث سنوات متعاقبة ، عدد التجارب في كل سنة عن السنة السابقة لها ، على أن تكون نقطة الانطلاق المشتركة هي الرقم المتوسط الحسابي للمنوسطات السنوية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الأعوام العشرين السابقة • ووفقا لحساباتنا الأولية القائمة على أرقام نشرها معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شعوءون السلام ، سيؤدي ذلك الى خفض في عدد التجارب ليصل عددها الى ما بين تجربتين وثلاث تجارب لكل من البلدين في نهاية فترة السنوات الثلاث • وقد يمكن استكمال هذا الترتيب باعلان من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية يفيد عدم تجاوز هذه الحدود لأي عام محدد •

ان الحاجة الى منع امتداد التنافس في ميدان الأسلحة الى الفضاء الخارجي تشكل اهتماما آخر له الأولوية نشارك فيه مع وفود كثيرة هنا • ولقد خصصت معاهدة الفضاء الخارجي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة وصالح جميع البلدان • وقد بدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يدر نتائج هامة بالفعل • فالتوسع الاصطناعية المستخدمة لأغراض الاستطلاع يمكن أن تسهم في الاستقرار وأن تؤدي الى بناء الثقة عن طريق التحقق من الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة أو بتقليص فرص التحركات العسكرية المفاجئة • فلنلعب بذلك دورا أساسيا في البنية القائمة لتحديد الأسلحة •

ويجب الحفاظ على هذه المكاسب • وستؤدي زيادتها بلا شك الى تكثيف التعاون الدولي في استخدام الفضاء في الأغراض السلمية لصالح جميع البلدان • ومن أجل حماية هذه المصالح المشتركة ، يقتضي الأمر تدعيم شبكة المعاهدات المتعلقة بالفضاء واستكمالها بغية منع ادخال أسلحة الى الفضاء • ونأمل أن تنجح في المستقبل القريب الجهود المتكررة داخل هذا المؤتمر لمعالجة هذه المشكلة • ان المقترحات التي قدمها في هذا الميدان الوفد الفرنسي في ١٢ حزيران/ يونيه من هذا العام تستحق دراسة جادة ، لأن موضوعها يتطلب أساسا اجراء مفاوضات متعددة الأطراف ، حتى وان كان حل بعض المسائل في مفاوضات شائبة سيشكل انجازا يحظى بالترحيب •

لقد قام هذا المؤتمر بعمل كبير في ميدان الأسلحة الكيميائية التي أبرزت الأحداث الأخيرة ، بشكل محزن ، أهميتها الحالية ان النمسا ملتزمة التزاما رسميا بعدم امتلاك أو احتياز الأسلحة الكيميائية أو اجراء التجارب عليها في أي ظروف • ولذا فانها مهتمة الى حد كبير بحظر هذه الفئة من الأسلحة تماما • ونحن نقن بامكانية استمرار قوة الدفع المحققة في ظل التوجيه الذي يوفره بكفاءة رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • ونعتبر أن الاستعداد من حيث المبدأ لقبول التحقق

الموقعي الدائم من تدمير الأسلحة الكيميائية الذي عبر عنه الوفد السوفياتي في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ وكذلك قيام الولايات المتحدة بعرض نص معاهدة كامل للمناقشة في نيسان/أبريل ، علامتان طيبتان على امكانية تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال الصعب .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن اذكر بايجاز بند ضمانات الأمن السلبية . واذكرنا المؤتمر الاستعراضي الثالث القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الالتزامات التي أخذها على عاتقه عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتم بعد موازنتها بدرجة كافية في جملة أمور ، عن طريق توفير ضمانات مرضية ضد الهجمات النووية أو التهديد بها . وفي هذه الأثناء ، يزداد عدد الرؤوس الحربية النووية لبعض فئات المركبات ، الى جانب خطر امكان انتهاك أراضي بلد ذي سيادة مستوف لكل الشروط الممكنة للحصول على ضمانات الأمن السلبية . وفي هذا السياق ، يجب أن يكون واضحا تماما أن استخدام المجال الجوي لبلد ذي سيادة من جانب طائرات أو قذائف مسلحة تسليحا نوويا ، سواء كانت قذائف تسيرية أو غير تسيرية ، ليس امرا غير قانوني فحسب ، بل يجب ادراجه في ضمانات أمن شاملة وصريحة مثلما هو الحال بالنسبة للهجمات المباشرة . وقد عرض الوفد الفنلندي هذه النقطة عرضا شاملا هنا في ٢٦ نيسان/أبريل ، ونحن نرى اننا على اتفاق كامل مع بيانه بشأن هذه النقطة .

ولا شك أنه سيعرب من جديد في الدورة السنوية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن الضيق ببطء العمل في مؤتمر نزع السلاح . ونحن لا نفهم هذا الضيق فحسب ، بل نشارك فيه ، ومع ذلك لا يمكن الاستعاضة عمليا عن هذا المؤتمر الذي سمته الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح . لقد جمع هذا المؤتمر خبرة سياسية وتقنية فريدة يمكن الوثوق بها في صياغة دقيقة لاتفاقات ذات صلة حين تسمح الظروف السياسية بذلك . ونأمل أن يحين هذا الوقت قريبا لصالح الجميع .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى بلدي وإلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل اليابان السفير امايي .

السيد امايي ( اليابان ) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بالترحيب بكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح . لقد لاحظنا مظاهر رئاستكم البارزة طوال هذا الشهر ، ونحن على اقتناع بأنكم ستواصلون توجيه المؤتمر خلال الأيام القليلة المنبئية من شهر تموز/يوليه بمهارتكم وحنكتكم الدبلوماسية المعروفة . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تفديرنا لوفد السويد المشكل من السيدة ثيورييس والسفير اكبوس لما أظهراه من تفان وروح قيادية في الشهر الماضي .

وأود اليوم أن أتابع أحد السند التي ناقشناها وزير خارجيتي في خطابه في هذا المؤتمر في ١٢ حزيران/يونيه ، والذي أشار اليه عدد من الوفود في هذا المؤتمر ، وهو السند المتعلق بمسألة ماهية أكثر السهوح اتساما بالطابع العملي والفعالية لتحقيق حظر للتجارب النووية . وكما ذكر وزير خارجيتي مرارا ، فانه ينبغي ألا يشك في أن ما تستهدفه اليابان منذ زمن طويل هو تنفيذ حظر كامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن . وقد بذلنا ، مع زملائنا في هذا المحفل ، أقصى جهودنا من أجل تحقيق هذا الهدف . والواقع أنني أعلم انه حتى قبل انضمام اليابان الى هذا المحفل كانت مفاوضات حظر التجارب مسنمة في هذا المحفل الذي نعتبر اسمه واتسعت عضوبه عدة مرات خلال فترة ربع القرن الذي وجد فيها . وقد مكّن للمرة أن سمي حظر التجارب النووية أهم بند في حنيف بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن المؤسف أنه لم يظهر ، رغم هذه الجهود ، تقدم واضح في شكل معاهدات موقعة ومصديق عليها منذ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ . وأقول ذلك لأن مؤتمر سرع السلاح هو محفل المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح . انني أعلم بالطبع انه قد ظهر نتائج مثل معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، لكن هاتين المعاهدتين ، فضلا عن حالة عدم التصديق عليهما ، لا تندرجان في فئة الترتيبات المتعددة الأطراف انني اتساءل ، كما يتساءل بلا شك كثيرون غيري ، عما يمكن أن نكون أسباب عدم التقدم هذا . وليس في نيتي ، في هذا المقام ، أن أقدم لزملائي الموفريين تحليلا للحالة الدولية اليوم أو تحليلا لهذه الأسباب . لقد أدت عوامل كثيرة تشكل أنماطا لترابط معقد في السياسة الدولية وكذلك أدى ما يسمى " بأوجه التقدم " الضخمة في تكنولوجيات الأسلحة ، بشكل ما إلى الحالة الراهنة التي لا يقتصر الأمر فيها على استمرار تجارب الأسلحة النووية على نطاق كبير ، بل وأصبح العالم ، نتيجة لذلك ، زاخرا بأسلحة نووية ، كبيرة وصغيرة ، ذات تصميم متطور جدا . ان الرغبة المشتركة للبشرية ، ورغبة الشعب الياباني بالتأكيد ، هي القيام بشيء عاجل لوقف هذا الانتشار .

وفي المداولات المتعلقة بهذا الموضوع ، كان التحقق دائما يشكل النقطة الرئيسية في تحديد موشوقية حظر التجارب . وليس في نيتي أن اقتبس مما ذكرته من قبل ، لكنني أشير إلى انني ناقشت في عدد من المناسبات ، الجوانب السياسية والقانونية والتقنية للتحقق باعتباره يشكل عنصرا بالاع الأهمية في ترتيبات نزع السلاح . ان التحقق أداة للردع الفعال ضد انتهاك اتفاقات نزع السلاح عن طريق كشف هذه الانتهاكات في حينها وعلى نحو موشوق به . كما أن التحقق وسيلة لبناء الثقة يمكن من خلالها للأطراف في اتفاق ما أن يطمئنوا أنفسهم بأن الاتفاق ملزم في الواقع ، وبذلك يسهم في أمنهم القومي .

وأود أن أؤكد على أننا نتطلع ، في إطار المفاوضات الجارية في هذا المحفل ، إلى مؤسسات وقدرات متعددة الأطراف للتحقق . وهناك عدد من العوامل يحتاج إلى نظرة في هذا السياق ، ان قدرات مثل هذا النظام المتعدد الأطراف تتحدد بمعرفة هوية المشتركين فيه ، وكذلك ما سيسهمون به في هذا النظام . وسنضع فعاليته لترتيبات مؤسسية لجمع البيانات وتجهيزها ، واجراء تحليل مناسب واتخاذ اجراءات لازمة . وفيما يتعلق بالتفجيرات النووية الجوفية ، تختلف الآراء بشأن قدرات الكشف ويجيء هذا الاختلاف من الافتراضات التي يفترضها المرء . فاذا كان المرء يتكلم عن مواقع معروفة لاجراء التجارب مع وضع ما يسمى " بالصناديق السوداء " حولها ، ستكون قدرات الكشف عالية جدا ، في حين انه اذا كان المرء يتكلم عن تفجيرات نووية جوفية قد تحدث في أي مكان في العالم ، بما في ذلك احتمال اجراء تجارب في قاع البحار ، سيظل هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل امكن تحقيق قدرات ذات جدوى .

ان ورقة العمل CD/524 التي أعرضها اليوم تشرح فكرة بسيطة وعملية جدا وصفها وزير خارجيتي بأنها أفضل شيء تال ، ولكنها تشكل نهجا عمليا للغاية . وسنبدا بحظر التجارب النووية في إطار قدرات التحقق القائمة المتعددة الأطراف . وبعبارة أخرى ، بدلا من انتظار ان تبلغ التكنولوجيا حد الكمال وكذلك الانفاق الضخم لاكمال شبكة مثالية على نطاق العالم ، يمكننا أن نبدأ مع ما لدينا بالفعل . وفي هذا الصدد ، يأمل وفدي أن يرى انشاء لجنة مخصصة لها ولاية كتلك الواردة في الوثيقة CD/521 التي عرضها مندوب استراليا الموقر ، وتضمن مداولاتها ما يلي : أولا الحاجة إلى تحديد نظام الكشف



القائم والمتاح الذي يستند الى اسهام الأطراف الذي يدل على استعدادها للاشتراك في مثل هذا النظام وعندئذ يمكننا أن نشرع في اجراء تقييم وتقديم توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين النظام • ويمكننا بذلك بدء عملية اجراء خفض مستمر لعتبة الحظر الفعلي للتجارب ، بأمل الوصول الى نقطة الصفر في نهاية المطاف • ان السرعة والفعالية اللتين يمكننا بهما الوصول الى هذا الهدف ستتوقفاً كلية على جهودنا المشتركة • وضمانا لفعالية ادارة قدرات التحقق المتاحة وتحسينها ، ينبغي أن يبدأ النقاش في آن واحد بشأن الترتيبات المؤسسية المتصلة بهذا الغرض •

وأسارع بأن أضيف أن هذه الاجراءات لا يقصد بها بأي حال صرف البلدان بصورة فردية عن استحداث واستخدام وسائل تقنية وطنية أو استبعاد امكانية قيام البلدان باتخاذ تدابير تقوم على نتائج وسائلها التقنية الوطنية • فالواقع أن المقترح هنا هو محاولة للاشادة بما لهذا المؤتمر من طابع متعبد الأطراف ، والقيام بكل ما يمكن لتعزيز قضية عقد اتفاق كامل لحظر التجارب • وبهذا المعنى ، ينبغي التشجيع على استحداث وسائل تقنية وطنية واستخدامها بأمل ادماجها في النهاية في نظام التحقق المتعدد الأطراف المتوخى أعلاه •

وأود ، في عرضي لورقة العمل هذه ، أن أتناول بإيجاز بعض المشاكل المتعلقة بفكرتنا ، وهي مشاكل قد يشير اليها البعض ونعلمها نحن أنفسنا •

أولاً قد يكون ثمة اعتراض على أن فكرتنا ستزيد من تأخير فرض حظر شامل للتجارب •

واسمحوا لي بأن أكرر هنا مرة أخرى أن اليابان تود كل الود أن تشهد اعداد حظر كامل للتجارب والاتفاق عليه فوراً • بيد انه يبدو ان التاريخ يشير الى أن هذه الفكرة ، لسوء الحظ ، غير عملية جداً • ويمكننا أن ندرك من المناقشة المطولة بشأن تحديد ولاية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، والتي استنزفت جزءاً لا بأس به من دورة هذا العام ، أن التذرع ببعض المبرر والأخذ بنهج متدرج قد يكون أكثر جدوى من البيانات الاعلانية المتكررة • وأود أن أشير كذلك الى أن اقتراحنا يتضمن آلية مدمجة فيه للوصول الى حظر شامل للتجارب •

ثانياً ، يمكن أن يقال ان فكرتنا تعني ضمناً بالفعل اضافة الصفة القانونية على التفجيرات النووية التي تقل قوتها عن العتبة والتي يمكن الآن اعتبارها هامة من الناحية العسكرية •

ولا يسعني أن أرد على هذه الحجة الا بأن أشير الى أنه مهما كان الحظر الشامل للتجارب مستصوباً ، فإننا نعرف تماماً أن ما لا يمكن التحقق منه بشكل كاف لا يمكن حظره بشكل فعال أو الالتزام به على نحو موثوق به • ان النص في الواقع على أنه سيتم تشجيع الترتيبات والاجراءات القائمة على وسائل تقنية وطنية يعني أن الحالة ستشكل على الأقل تحسناً عما هي عليه اليوم • وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشير الى ان حتى الجمع بين وسائل التحقق الممكن تصورها والمتقدمة حالياً سيترك مع ذلك مجالاً لحد أكثر اخفاضا يكون دونه الكشف والتعيين موضع شك فيما يتعلق بالتكنولوجيا في حد ذاتها • وهذه احدى مراحل مسألة " النطاق " التي تحتاج الي تناولها على أي حال •

ثالثاً ، قد يقال كذلك أنه سيكون من الصعب تقرير ما اذا كان انفجار ما دون العتبة أو لا وفي هذا السياق ، ينشأ سؤال صعب أيضاً فيما يتعلق بكيفية تجنب الغش المحتمل •

ان هذه أسئلة صعبة حقاً • ويمكنني هنا مجرد ذكر اننا نظراً لافتقارنا الى المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الصدد لا يمكننا الا أن نركن الى التعاون المقبل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية • وآمل أن نستطيع مساعدتها تحسين قدراتنا المتعددة الأطراف على التحقق الى حد

عدم السماح بوجود أي شعرات في محال انهماك • ومن الممكن ، في رأبنا ، أن يكون التعيين الأولي للقدرة المتعددة الأطراف منملا في نطاق بدلا من أن يكون عددا • ولا سيما حين نفكر في مختلف قدرات الكشف والتعيين المتعلقة بالتفجيرات الجوفية في مختلف انحاء العالم • وفي غضون ذلك وكما سبق أن ذكرت ، يمكن وضع ترتيب شائى خاص فى اطار اتفاقنا المتعدد الأطراف ، فيما بين الدول الراغبة في الاستفادة الى أقصى حد من وسائلها التقنية الوطنية •

وهناك بالتأكيد مسائل أخرى يتعين تناولها بطريقة موضوعية ، ونحن نرحب باجراء مناقشة في اللجنة المختصة عندما يتم انشاؤها • وأثناء انظارنا لمناقشة متعمقة بشأن اقتراحنا ، أود أن أعرض عليكم ، لكي تنظروا فيها ، بعض الخطوات المحددة التي يرى وفدي أنه لا غنى عنها لتنفيذ الاقتراح •

أولا ، من الضروري تعريف قدرات التحقق المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بكل من الكشف والتعيين • ونحن في حاجة الى ذلك لأن علينا أن نكون واضحين جدا بالنسبة لما يمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف وبالتالي ما يمكن حظره على نحو فعال • وكلنا نعلم أن فريق الخبراء العلميين المخصص عرض على هذا المؤتمر تقريرا فيما يركز على بحثه المكثف بشأن التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وأود أن أقترح أن يعهد الى الفريق المخصص بهذه المهمة الجديدة ، بأمل أن يتم ذلك في حدود زمنية معينة • للبحث عن سلسلة أو مجموعة من الظواهر الاهتزازية يمكن أن نقول عنها ، بقدر معين من الثقة وعلى أساس القدرات التقنية القائمة ، أنها تفجيرات نووية حقا • وينبغي أن تجعل نتائج الممارسة التجريبية توضع على هذه الاكتشافات التقنية • يود وفدي أيضا من ناحية تسهيل المهمة الجديدة لفريق الخبراء العلميين المخصص ، أن يناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية نشر البيانات عن تفجيرات النوية قدر الامكان - زمنها وموقعها وقوتها ، الى آخره • فمن شأن ذلك أن يساعد الفريق المخصص كثيرا في عمله بشأن المعايير وأن يعزز موثوقية ما يصل اليه من نتائج • ان نشر بيانات التفجيرات النووية ، الى جانب كونه عونا كبيرا ، يمكن أن يصلح كذلك كتدبير لبناء الثقة - كعلامة على استعداد الدول الناشرة لتعجيل عملية فرض حظر فعال متبادل للتجارب •

ثانيا ، وفي موازاة عملنا المتعلق بتعريف قدرات التحقق القائمة ، علينا أن نقرر السبل والوسائل لتحسينها • ان الجهود الدولية المركزة لتحسين قدراتنا باستمرار هي وحدها التي يمكنها أن تبرر هذا النهج الذي أسميناه بأفضل شيء تال ، والمتمثل في البدء بتحريم التفجيرات النووية على مستوى يقابل قدرتنا الحالية على التحقق • وهكذا ، يكون تعزيز قدرتنا جزءا لا يتجزأ من نهجنا التدريجي • ومن منطلق هذا الاعتبار ، تعد اليابان ورقة عمل أخرى تحاول دراسة الخطوات التقنية ذات الصلة فضلا عن التكاليف اللازمة لرفع مستوى الشبكة الحالية لرصد الظواهر الاهتزازية ونظام الاتصالات المرتبط بها ليكون أكثر كفاءة الى حد ما ، على نحو ما أشار من قبل فريق الخبراء المخصص للظواهر الاهتزازية • وآمل أن نكون في وضع يسمح لنا بعرض هذه الورقة في الوقت المناسب •

وفي رأينا أن هاتين الممارستين ستتطلبان في آن واحد دراسة متعمقة للترتيبات المؤسسية من أجل الاشراف على كل هذه الأنشطة والأنشطة المتصلة بها • وسيكون من الضروري كذلك مناقشة نوع الآلية اللازمة لادارة هذه الترتيبات الواجب وضعها ، من حيث وظيفتها وتكوينها ، والاتفاق بشأنها • وفي حالة انشاء هذه الآلية ، سيكون من المناسب أن ينص على اجراء استعراض لعملها ووضع خططها المقبلة في فترة زمنية معينة من أجل تمهيد الطريق الى عتبة صفر فعالة •

ونحن نأمل ، بمجرد أن نضع مخططا يجمع كل هذه الخطوات - تحديد قدرات التحقق القائمة ووسائل تحسينها وكذلك الادارة الفعالة لهبة دولية للتحقق - أن نصح في موقف أوضح بكثير لكي نقدر على النحو اللازم الخطوات المطلوبة لتنفيذ حظر أشمل للتجارب • ويأمل وفدي ، بعرضه اقتراحنا ، أن يقدم بعض العون لتخليص أنفسنا من المأزق الحالي ، فيسهم بذلك في إعادة تنشيط المناقشة الموضوعية بشأن فرض حظر للتجارب النووية بغية الانتهاء منه في وقت مبكر •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس • وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة السفير كرومارتي •

السيد كرومارتي ( المملكة المتحدة ) : السيد الرئيس ، لقد كان البيان الذي أدليت به في ١٢ تموز/ يوليه مخصصا للأسلحة الكيميائية • وأود هذا الصباح أن أتناول سلفا البند المدرج في جدول أعمال الأسبوع القادم بأن أكرس بياني أساسا لأسلحة التدمير الشامل الجديدة والأسلحة الاشعاعية • واعتزم مع ذلك تناول بعض البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا لهذه الدورة •

ان رأي حكومة بلدي بشأن أسلحة التدمير الشامل الجديدة معروف تماما • وقد أعلننا مرارا وتكرارا ، هنا وفي الأمم المتحدة على السواء ، ان الحكومة البريطانية تعتقد بأن اختراع أي أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ووزعها لاستخدامها سيكون أمرا موهسا وغاية في الخطورة • ولكن وفدي لاحظ ، كما تكون وفود أخرى قد لاحظت ذلك ، انه رغم ان هذا الموضوع ادرج في جدول أعمالنا طوال سنوات عديدة ، الا ان دليلا هاما من أي نوع لم يقدم لبيان توقع وجود أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • كما لم يقدم أي اقتراح قائم على أساس متين لحظر أي نوع محدد من أنواع أسلحة التدمير الشامل الجديدة • وأمام عدم وجود مثل هذا الاقتراح ، مايزال وفدي يعارض التفاوض على اتفاق شامل بشأن موضوع سيظل موضوعا افتراضيا • ويجب أن تكون معاهدات نزع السلاح محددة من حيث نطاقها وقابلة للتحقق اذا أريد أن تنال الثقة الدولية • ولا يمكن أن يفي اتفاق شامل يتناول أسلحة جديدة غير محددة للتدمير الشامل بهذه الشروط • هذا فضلا عن ان وفد المملكة المتحدة قد أوضح في عام ١٩٨٠ ( CD/PV.81 ) بأنه لا يرى ما يبرر انشاء فريق للخبراء يعنى بهذا الموضوع في حالة عدم وجود تحديد لأي أسلحة جديدة للتدمير الشامل أو عدم وجود المبادئ التي يمكن أن يستند اليها اي سلاح جديد للتدمير الشامل • ولم يقدم أي دليل منذ ذلك الوقت يجعلنا نميل الى تغيير هذا الرأي • ولدى وفود أخرى عديدة آراء مماثلة •

لذلك كان من دواعي دهشتنا أن تقترح مجموعة من الدول الاشتراكية في بداية هذا العام ، في الوثيقة CD/434 ، انشاء لجنة مخصصة لا لكي تتناول مسألة الأسلحة الاشعاعية فحسب وفقا لسابقة جيدة الرسوخ ، ولكن أيضا لكي تتفاوض من أجل اعداد مشروع اتفاق شامل في هذا المجال • ولم يحدث ، على حد علمنا ، أي شيء يمكن أن يقود أي وفد الى اعتقاد أن هذا الاقتراح أكثر مقبولة الآن مما كان في السنوات السابقة • وكانت النتيجة الوحيدة لمتل هذه المناورة هي تأخير انشاء لجنة مخصصة معنبة بالأسلحة الاشعاعية الى أن فات الآوان لبدء أعمال موضوعية خلال النصف الأول من دورة عام ١٩٨٤ • وتقع مسؤولية هذا التأخير بوضوح على الوفود التي قدمت هذا الاقتراح وصممت عليه لتوسيع نطاق ولاية لا خلاف عليها حتى الآن •

وعندما تحدثت في ٢٦ آب/ أغسطس من العام الماضي ، أوضحت خيبة أمل وفدي ازاء انعدام التقدم في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الاشعاعية خلال عام ١٩٨٣ • فالمفاوضات المكثفة التي دارت

في إطار الفريق العامل في العام الماضي لم تفض الى اتفاق بشأن ما يسقى لنا أن نطلق عليه اسم المعاهدة " التقلدية " للأسلحة الاشعاعية • كما أن المناقشة المتعلقة بحظر الهجمات على المنشآت النووية لم تحرز أى تقدم ملموس صوب أي اتفاق على المبادئ العامة التي يمكن أن يستند اليها صك قانوني في المستقبل • وكان أملنا أن يقدم المؤتمر ارشادات ، كما ورد في تقرير الفريق العامل بشأن "أفضل طريقة لحرار نغدم بشأن هذا الموضوع" غير أن المؤتمر لم بقدم هذه الارشادات ، ورادت خيبة أملنا في احراز تقدم منتظم بفعل تنازع الاحراءات التي أفست عمل اللجنة المخصصة منذ البداية • واشتدت هذه الصعوبة الاجرائية بسبب قيام الوفد السويدي بعرض مشروع معاهدة ركز الانتباه مرة أخرى على مسألة العلاقة القائمة بين المعاهدة التقليدية للأسلحة الاشعاعية وحظر الهجمات على المنشآت النووية • وعليه ، تأخر العمل في حبس فالت مجموعة من الوفود أنه ينبغي لنا أن نواصل عملنا وفقا للاتجاهات الموافق عليها سابقا مع فصل الموضوعين بوضوح ، ودعت وفود أخرى الى معالجة هذين الموضوعين معا • وأبد وفدي ، مع وفود أخرى ، اتباع نهج عملي وليس نهج أيديولوجي • وكنا على استعداد لقبول ما يراه رئيس اللجنة المخصصة ، السفير فيفودا ، أكثر ملاءمة • ومع ذلك ، فان برنامج العمل الذي اعتمد في نهاية الأمر هو ، في رأينا ، حل وسط غير موفق صعب ، كما ثبت ذلك بوضوح ، مهمة اجراء مناقشة منهجية بشأن المشاكل المطروحة على اللجنة المخصصة • وقد ركزت اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية اهتمامها في هذا العام حتى الآن ، الى حد كبير على مسألتي التعريف والنطاق • وكما لاحظ أحد الوفود بحزن، لم يخفف مرور الوقت الصعوبات التي نواجهها • فقد كررت ، خلال جزء كبير من المناقشة آراء قدمت في سنوات سابقة وكانت هناك أدلة قليلة على الاستعداد للبحث عن حلول عملية • وقدم أصحاب مشروع المعاهدة السويدي مشروعهم بوصفه " محاولة صادقة لايجاد حلول توفيقية يمكن أن يقبلها الجميع " • ولكن من الواضح بالفعل ان وفودا عديدة لا تعتبر أن أي مشروع يمثل نهجه الأساسي في اقامة هذين المسلكين على نحو راسخ في اطار صك قانوني واحد كأساس لحل وسط • فقد اقترح الوفد السويدي معبارا واحدا - هو المعيار المسمى " التدمير الشامل" - لاختيار المنشآت النووية التي يجب أن يشملها أي حظر ولوضع حدود أدنى لحجم هذه المنشآت • وأيد أعضاء مجموعة ال ٢١ النهج العام للمشروع السويدي ، ولكنهم لم يبدو استعدادهم لتأييد المشروع بالتفصيل • فقد استمر البعض مثلا في قولهم انه يجب ادراج "جميع المنشآت النووية" في نطاق أي حظر • وكما سبق لي ان قلت في العام الماضي ، ان الحظر الشامل الذي يعنيه هذا البيان ضمنا لا يمكن تنفيذه عمليا ولا تبريره نظريا •

ونحن لا نتوقع أن يحرز قدر كبير من التقدم في الوقت المحدود المتبقي لنا هذا العام • ولكن وفدي يرى أنه يمكن استخدام هذا الوقت جيدا كما يمكننا تقديم شيء جدير بالذكر اذا أمكننا أولا التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ بشأن المعايير التي ستطبق في تحديد المنشآت الواجب حمايتها من الهجوم وثانيا ، القيام ، على أساس هذه المعايير ، بوضع قائمة بفئات المنشآت التي يمكن أن تدخل في نطاق أي حظر • ان وفد بلدي على استعداد للانضمام الى مناقشات من هذا القبيل دون المساس بموقفنا الأساسي على النحو المحدد في ورقتي العمل السابقتين ( CD/374 ، CD/RW/WP.47 ) كنموذج لنوع التعريف اللازم ، سق لوفدي ان استرعى الانتباه الى الاتفاقية بشأن مسؤولية الطرف الثالث في مجال الطاقة النووية ( CD/RW/WP.53 ) •

ويمكن أن يوفر الاتفاق على هاتين النقطتين الأساسيتين الأساس للقيام بمزيد من العمل ولكن هناك مشاكل أخرى عديدة مازالت قائمة واقترح مشروع المعاهدة السويدي ، ضمنا ، وجوب حظر الهجمات

على جميع المنشآت النووية الداخلة في نطاق تعريف المشروع حتى اذا كانت هذه المنشآت مستخدمة لأغراض عسكرية • واستمرت وفود أخرى في قولها أنه يجب شمول المنشآت المدنية وحدها ، وفي هذا الصدد ، لا يوجد توافق في الآراء حول الدور الذي قد تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية • ولا يتناول مشروع المعاهدة السويدي مسألة وضع علامة مادية على المنشآت أو مسألة تحديد مناطق الحماية التي علق عليها بعض الوفود قدرا من الأهمية • والواقع ان مشروع المعاهدة السويدية لم يفعل في هذا الصدد أكثر من توسيع نطاق الحظر الى سلسلة أوسع نطاقا من المنشآت ، الوارد بالفعل في البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف •

وما زال وفدي يتشكك فيما اذا كان من العملي أو من المستصوب مواصلة السعي للجمع بين موضوعي الأسلحة الاشعاعية بالمعنى التقليدي وحظر الهجمات على المنشآت النووية في صك قانوني واحد • وقد بينا أسباب هذه الشكوك بالكامل في ورقة سابقة ( CD/374 ) ولم تقدم منذ ذلك الوقت حجج عكسية تبدو لنا مقنعة • ولكن مواصلة المناقشة بشأن الشكل لن تساعد في ايجاد حل لمشاكلنا • وينبغي لنا بدلا من ذلك أن نركز على العناصر التأسيسية لكل من معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية وعلى حظر محتمل للهجمات على المنشآت النووية • ولن نستطيع توقع احراز أي تقدم الا بدراسة كل عنصر دراسة منهجية ومرحلية دون أن تعوقنا الأفكار المسبقة فيما يتعلق بالشكل النهائي •

وأود الآن أن انتقل الى بند آخر من بنود جدول أعمالنا ، ألا وهو حظر التجارب النووية • لقد خاب أمل وفدي هذا العام لفشلنا في انشاء لجنة مخصصة تعنى بهذا الموضوع من أجل مواصلة عمل الفريق العامل الذي كان لدينا في العام الماضي • وكما قال السيد لوس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في ١٤ شباط/ فبراير ، فقد أيدنا انشاء الفريق العامل للتركيز على اجراء دراسة مفصلة للقضايا المرتبطة بالتحقق وهي نقطة الصعوبة الأساسية التي أحبطت جميع المحاولات للتفاوض حتى الآن • وقد اعتقدنا ، ومازلنا نعتقد ، انه ما لم يتم التوصل الى قدر من الاتفاق حول هذه النقطة الأساسية ، لن تكفل المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية بالنجاح ، وان تغيير الولاية لن يساعد في ايجاد حل لهذه المشكلة الأساسية • الا انه رغم هذه الآراء التي نوعيدها بشدة ، انضم وفدي طواعية ، الى وفود غربية أخرى بحثا عن لغة توفيقية مشتركة يمكنها أن ترضي الى حد ما الوفود التي ترى أن الولاية التي عملنا بموجبها حتى الآن محدودة للغاية • وقد درسنا بدقة نص الولاية الراهنة ونصوص قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ونصوص مشاريع ولايات أخرى تم تقديمها • وسعدنا بالانضمام الى توافق في الآراء فيما بين الوفود الغربية بشأن مشروع ولاية منقح تم تعميمه بشكل غير رسمي على مجموعات أخرى ، بوصفه أساسا لانشاء لجنة مخصصة • وأصبنا بخيبة أمل لانعدام الاستجابة لهذه المبادرة غير الرسمية • وقد طرح هذا المشروع الآن للمناقشة بشكل رسمي بوصفه الوثيقة CD/521 باسم تسعة وفود غربية بما فيها المملكة المتحدة • ونعتقد ان هذه الولاية ستحظى بقبول عدد كبير من الوفود ، وليس فقط الوفود التي وضعتها • وما زال الآوان لم يفت للتوصل الى اتفاق بشأنها وبالتالي لارساء أساس لاجراء مناقشة منهجية بشأن هذه المسألة الهامة •

وقد حالت صعوبة اجرائية مماثلة دون بدء مناقشة موضوعية بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واقترحت وفود غربية مشروع ولاية للجنة مخصصة لتمكين المؤتمر من بدء الأعمال الأساسية المتمثلة في تعيين المجالات التي قد يمكن فيها التفاوض بشأن اتفاق • ومازلنا نأمل أن يوفر هذا الاقتراح أساسا للشروع ، في نهاية الأمر ، في معالجة هذا الموضوع الملح والهام بالتفصيل •

وقد اتفقنا على ان الوقت لم يحس بعد لاحراء المربد من المفاوضات المفصلة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ولم تقدم أفكار جديدة تمكنا من احراز تقدم بشأن ضمانات الأمن السلبية . وسيجد كل وفد تعليلا خاصا به لشرح فشلنا في تحقيق أي شيء في محلف هذه المحالات . ولكن الجميع سيوافق على أن هناك عاملا بلقي ظل على جميع أسطنتنا ، وهو انعدام المفاوضات بشأن الأسلحة النووية بين الدول الحائزة لأكر الترسانات النووية . وان انعدام هذه المفاوضات مسألة نشتر أكر قدر من القلق لحكومتى . وعلى حد ما قالت السيدة مرغرب تاتشر ، رئيسة وزراء بريطانيا في جيلد هول Guildhall ، لندن ، في ١١ تموز/ يوليه ، " يجب أن تبدأ المحادثات المنعلفة بالحد من الأسلحة النووية مرة أخرى وقد قالت الولايات المتحدة انها ستجري المحادات في أي وف وفي أي مكان . ولبدأ علي الأقل بالمحادات ، فليس هذا هو الوقت لترك المقاعد شاغرة " . وانني مقتنع بأن هذه المشاعر ستحظى بتأييد واسع النطاق في هذا المؤتمر .

الرئيس : ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بانه . المندوبون الموقرون ، علينا أن نستمع في جلسة اليوم الى جميع المتكلمين الواردة اسماءهم في القائمة وأن نتخذ عددا من القرارات . وللأسف، فقد عجزنا عن القيام بذلك في جلسة هذا الصباح . وتكرم ممثلا ايطاليا والجزائر اللذان يرد اسماهما في قائمة المتكلمين بالموافقة على القاء كلمتيهما بعد الغداء . وطلب مني عدد من الوفود أن أخصص قدرا يسيرا من الوقت لاجراء مشاورات بعد الغداء مباشرة . لذلك اعترم استئناف الجلسة العامة المعقودة اليوم في الساعة ١٦/٠٠ في هذه القاعة حيث سأعطي الكلمة للسفير اليسى . وفضلا عن ذلك ، علينا في الجلسة العامة ان نتخذ قرارا بشأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/520 حيث سنعلق بعدها الجلسة العامة ونناقش المسائل الثلاثة المطروحة للنظر فيها في الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد اليوم . هذا هو ما اعترم القيام به ، فاذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سوف اعلق الآن الجلسة التي ستستأنف في الساعة ١٦/٠٠ وقد علقت الجلسة .

علقت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥ واستؤنفت في الساعة ١٦/٠٠

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : استؤنفت الجلسة العامة ٢٧٦ لمؤتمر نزع السلاح ويرد في قائمة المتكلمين التي أمامي اسم ممثل ايطاليا السفير اليسى ، واسم ممثل الجزائر ، السفير ولد رويس . وأعطي الآن الكلمة لممثل ايطاليا ، السفير اليسى .

السيد أليسي ( ايطاليا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، وفقا لبرنامج عملنا ، أود أن أتكم اليوم عن البند ٦ من جدول الأعمال وهو ضمانات الأمن السلبية .

ويمكن السبب الأساسي لهذه الضمانات في الشرط الذي يقضي بوجوب حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها . غير ان لهذه الضمانات مغزى أوسع نطاقا لأنها تساعد على الحفاظ على السلم في اطار الأمن والاستقرار . لذلك تشكل ضمانات الأمن السلبية هدفا من أجل الصالح العام ينبغي أن تبذل جهود جميع الدول صوبه ، بصرف النظر عن وضعها السياسي أو العسكري . ومن ثم ، رغم كون بلدي يتمتع " بضمان ايجابي " بوصفه عضوا في الحلف ، فانه يظل يهتم مع ذلك اهتماما كبيرا بالمشاركة في جميع الجهود الرامية الى احراز تقدم حقيقي في هذا المجال . ونحن نأمل ، نظرا لعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تفضي مفاوضاتنا الى نهج مشترك لوضع صيغة مشتركة . وان القرار ٦٨/٣٦ ، الذي حظي بتأييد كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نقطة انطلاق سليمة للاضطلاع بهذه المهمة .

وقد كان هناك من الناحية التقليدية اتجاهان رئيسيان في هذا المجال : يسعى أحدهما الى ربط الضمانات السلبية بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، ويعتبر الاتجاه الثاني هذه التدابير خطوة أولى نحو نزع السلاح النووي • وربما يبدو هذان الاتجاهان متعارضين فالبعض يخشى أن تصبح ضمانات الأمن السلبية ، بتحولها الى عوض عن الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو ما يعادلها من الضغوط القانونية الدولية ، وسيلة لفرض الضغوط من أجل تعزيز النظام الراهن لعدم انتشار الأسلحة النووية • ومن جهة أخرى ، يرى آخرون ان ضمانات الأمن لا يمكن أن تكون وحسب ثمرة اتفاق يبرم فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ولكن ينبغي للبلدان المستفيدة ان تضمن من جانبها الاحتفاظ بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية •

وهذا التناقض هو في الواقع تناقض ظاهري لأن أحد أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي الذي سيجعل تحقيقه بدوره ضمانات الأمن غير ضرورية • ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك تعارض بين هذين الاتجاهين •

ومع ذلك ، وبسبب تعقد المفاوضات وأثرها على الأمن ، ينبغي التسليم بأن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق الا تدريجيا على فترات زمنية يصعب التنبؤ بها •

وفي هذا السياق ، تصبح ضمانات الأمن السلبية مهمة بصورة خاصة لأنها من الممكن أن تشكل هدفا يمكن تحقيقه في الأجل القصير شريطة أن يتم وضعها على أساس واقعي تقبله جميع الأطراف المعنية •

ورغم ان ضمانات الأمن السلبية لا يمكن أن تحل محل تدابير نزع السلاح النووي ، فانها تلعب دورا ايجابيا في تخفيض عوامل الشك والمجازفة الملازمة للحالة الدولية • وعليه ، توجد صلة بين البند ٦ والبند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • ولا يمكن لنا أن نتجاهل الصعوبات التي نشأت بصدده هذه القضية أثناء المفاوضات التي دارت في مؤتمر نزع السلاح ، وهو ما اضطرت اللجنة المخصصة التي اعيد انشاؤها مؤخرا تحت رئاسة ممثل بلغاريا الموقر المحنك ، السفير كونستانتينوف ، الى الاعتراف به مرة أخرى •

وتتعلق المشاكل الواجب حلها بالشروط التي ينبغي للدول أن تستوفيتها للاستفادة من ضمانات الأمن ، وبالظروف التي تحد من نطاق الضمانات بصدد المتطلبات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها •

وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى ، نرى انه ينبغي ان يكون وضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تتمتع بالضمانات المشار اليها قابلا لتحديده بوضوح • ويجب ألا يعكس هذا الوضع مجرد حالة وقائية ذات شرعية مزعومة ، بل يجب أن يطابق التزاما يكون ملزما على الصعيد الدولي للدول المعنية • وفيما يتعلق بالشكل المحدد لهذا الالتزام ، أشير الى عدة امكانيات ويمكن ان تبحث المفاوضات هذا الجانب بمزيد من التعمق • ومع ذلك ، فنحن مقتنعون بان الأمر يتطلب بعض المرونة لحل هذه المشكلة وتمهيد الطريق للحكومات التي تعارض فكرة تحمل التزامات من هذا النوع •

وفيما يتصل بالمشكلة الثانية ، فان النقييد الوحيد الذي نراه مقبولا في تطبيق ضمانات الأمن هو هجوم تنسبه دولة مرتبطة بدولة حائزة للأسلحة النووية أو حليفة لها وموجه ضد دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية أو ضد احدى حليفتها •

ومن الضروري التمييز بين تعريف نانت لدولة تنمنع بضمن أمن سلمي وتعريف الشروط السني ينبغي وضع هذه الضمانات فيما يتعلق بها بالنظر الى الظروف التي يمكن أن نحدث فيها الحرب • ففي ظل هذه الظروف - وفي ظل هذه الظروف بالذات - يكون لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمان بأنها لن تهاجم أو تهدد ، بأسلحة نووية • هذا فضلا عن أنه بصعب الاعتقاد بأن اراضى دولة غير حائزة للأسلحة النووية استركت فى هجوم الى جانب دولة حائزة للأسلحة النووية سنظل سالمة • فشرط عدم الهجوم يقوم فى رأينا على الواقع ويضفى بالنالي نقه على ضمان الأمن •

وإذا نظرنا الى هذا الموضوع من وجهة نظر دنامية ، فإن هذا الشرط سيعطي جميع الحالات التي قد تعنينا • وعلى عكس ذلك ، يعبر شرط عدم اقامة أسلحة على اراضى دولة أخرى رأيا ثابتا ويستجيب لاهتمامات سياسة لا تمت بصلة الى مسألة الضمانات السلمية • وقد وضع هذا الشرط استجابة لحالة اقليمية معينة يزداد فيها عدم النفاق بين الحلفين لكون ان أحد الحلفين كيانا جغرافيا متجانسا ويتمتع بالتالي بميزة استراتيجية محددة •

وتؤكد الأحداث الأخيرة التي وافقت فيها الدول الأعضاء في حلف وارسو رسميا على ورع الأسلحة النووية فى أراضيها ان هذه المسألة تحضخ لاعبارات أخرى خلاف تلك التي تشكل موضوع المفاوضات الجارية في اطار البند ٦ من جدول الأعمال •

وتتسم المفاوضات الرامية الى تخفيض الأسلحة النووية أو ازالتها في ظروف أمن غير منقوص بأكثر قدر من الأهمية • ويعلو صوتنا باستمرار نأييدا للاستئناف الفوري للمحادثات بين الدولتين الكبيرتين الحائزتين للأسلحة النووية • بيد أن للبند ٦ من جدول الأعمال نطاقا خاصا به الا وهو وجوب عدم ادراج قضايا تنتمي لسياقات أخرى فيه •

ويسغى أن نسمح " للصيغة المشتركة " التي نحاول ايجادها دون ان سوفق الى ذلك في الوقت الحالي ، بتطبيق ضمانات الأمن على أوسع نطاق ممكن - وفي الواقع ، تطبيقها على نطاق عالمي - دون قلب ميزان القوى بين الحلفين أو نعييره • وينبغي ان يخفض ميزان القوى الى أدنى مستوى ممكن في ظروف من الأمن غير المنقوص عن طريقى اجراء مفاوضات بشأن مختلف عناصر التوازن الشامل •

وفي رأينا أنه ينبغي أن تشمل الصيغة المشتركة العنصرين المشار اليهما أعلاه ، وبعبارة أخرى تعريفا ملائما لوضع الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية وشرط عدم الهجوم •

وحتى لو كانت هذه الضمانات عالمية ، فإنه لا يمكن اعتبارها محل ثقة اذا أمكن ابطالها من طرف واحد • ولذلك نؤيد اعتماد صك ملزم على الصعيد الدولي يمكن أن تدرج فيه صيغة مشتركة • ويبدو ان الحل المرغوب في هذا الصدد هو قرار لمجلس الأمن تحدد ديباجته الاطار من حيث المبادئ والأهداف وتحدد فيه ضمانات الأمن • وبحسب أن يكون هذا الاجراء مماثل لذلك الذي اتبعه مجلس الأمن عندما كان عليه أن يتناول قضايا كانت فيها وجهات النظر بشأن القضايا الموضوعية متقاربة ، رغم عدم تماثلها •

ومن بين السوابق التي يمكن ذكرها ، قرار مجلس الأمن ٢٥٥ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨ ، الذي اعتمد عشية فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والذي يشير صراحة الى هذه المعاهدة • وهذا بالطبع مجرد نموذج ان نص القرار الذي نؤيده يجب أن يكون أكثر تحديدا ودقة •



وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أتناول بابجاز مسألة حظر التجارب النووية •

لقد أشرت مرة أخرى في البيان الذي أدليت به في ١٤ حزيران/ يونيه الى الأهمية التي تعلقها الحكومة الإيطالية على استئناف عمل الهيئة الفرعية المعنية بالبند الأول من جدول أعمالنا التي يجب أن تعطي ولاية أوسع نطاقا •

وفي ٢٠ تموز/ يوليه ، قدمت ٩ وفود غربية ، من بينها وفد إيطاليا ، اقتراحا يرمي الى تحقيق هذا الهدف ، تحت الرمز CD/521 ، وعرض ممثل النمسا الموقر هذا الاقتراح ببلاغة في جلستنا العامة المعقودة في ٢٤ تموز/ يوليه ، وان وفد بلدي يوعيد تماما الملاحظات التي أبداه السفير بتلر •

وجاء هذا الاقتراح نتيجة جهود توفيقية جادة ، وقد صيغ من أجل الذهاب الى أقصى حد ممكن في اتجاه تلبية متطلبات المجموعات الأخرى ، وفي الوقت ذاته ، من أجل اعطاء قوة دافعة ومعنى للأعمال التي نضطلع بها بشأن قضية يمثل هذه الأهمية •

ويأمل وفدي أن يفهم هذا الاقتراح تماما بماهيته ، أي بوصفه عرضا جادا وواقعا وبأنه يمكن أن يشكل أساس التوصل الى اتفاق • وهذه فرصة يجب أن يغتنمها المؤتمر •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل إيطاليا على بيانه ، وأعطي الآن الكلمة لممثل الجزائر ، السفير ولد رويس •

السيد ولد رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، أنني اتكلم اليوم بصفتي منسقا لمجموعة ال ٢١ لتقديم وثيقتين •

الوثيقة الأولى ، هي عبارة عن بيان أدلت به مجموعة ال ٢١ بشأن البند ٢ من جدول أعمال المؤتمر ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " • وستقوم الأمانة بتوزيع هذه الوثيقة قريبا تحت الرمز CD/526 •

وتتضمن الوثيقة الثانية مشروع ولاية قدمته مجموعة ال ٢١ لإنشاء لجنة مخصصة معنية بالبند ٥ من جدول الأعمال ، " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ، وتم تعميمه في الوثيقة CD/329/Rev.2 •

وسأبدأ بتلاوة البيان المنعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال باللغة الانكليزية ، ونصه كما يلي :

" ان مجموعة ال ٢١ مقتنعة بالحاجة الجوهرية الى التعجيل باجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي عن طريق اعتماد تدابير ملموسة • وتكرر مجموعة ال ٢١ الآراء الواردة في الوثيقتين CD/116 و CD/180 المؤرختين في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٠ وفي ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٠ على التوالي • وهي ترى أن اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي تأخر كثيرا ، وعلى أية حال لا يمكن أبدا أن تحل المفاوضات الثنائية ، بسبب نطاقها الضيق وعدد الأطراف المعنية محل البحث الحقيقي المتعدد الأطراف عن تدابير ملموسة لنزع السلاح أو أن تبطله ، وينبغي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض في مجال نزع السلاح ، أن يقوم بدوره صدد المسألة الملحة المتمثلة في نزع السلاح النووي •

"وشاطر مجموعة ال ٢١ تماما فى الرأى الوارد فى الونبفه الختامة لدوره الحمعة العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لمرع السلاح والدى مفاده أن ساق النسلح النووى الذى هو بعيد كل السعد عن الاسهام فى عززز أمن حمع الدول ، يضعف هدا الأمن على العكس ويزيد من حطر نشوب حرب نووية • هدا فضلا عن أن ساق النسلح النووى يحيط الجهود الرامية الى رباذه ارخاء التوترات الدولية • ومن جهة أخرى ، فان احرار تقدم فى محال مرع السلاح النووى من شأنه أن يساعد على ضمان السلام والأمن الدوليين ونحسين المناخ الدولى الذى سبسهل بدوره تحقيق مزيد من التقدم • وللأمن حميعها مصلحة حيوية فى اجراء مفاوضات بشأن مرع السلاح النووى لأن وجود الأسلحة النووية فى نرسانات حفة من الدول والتطوبر الكمى والنوعى لهذه الأسلحة بعرض بشكل مباشر وأساسى مصالح الأمن الحيوية للدول الحائرة للأسلحة النووية وللدول غير الحائرة للأسلحة النووية على السواء •

"ومجموعة ال ٢١ مقتنعة كذلك بان مذهب الردع النووى ، التى هى بعبدة كل السعد عن أن كون مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين ، هى منشأ التصاعد المستمر للتطوير الكمى والنوعى للأسلحة النووية ، وتعودى الى زيادة حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار فى العلاقات الدولية • هدا فضلا عن أن هذه المذهب التى تستند فى نهاية الأمر الى الرغه فى استخدام الأسلحة النووية لا يمكن أن كون الأساس لمنع شوب حرب نووية ، وهى حرب ستؤثر على المحاربين وغير المحاربين على السواء • ولا يمكن التفاضى عن تنافس الدول الحائرة للأسلحة النووية على نكديس هذه الأسلحة على أساس انه ضرورى لأنها • وفضلا عن ذلك • ترفض مجموعة ال ٢١ أن يجعل أمن العالم كله متوقفا على حالة العلاقات القائمة بين الدول الحائرة للأسلحة النووية بوصف ذلك أمرا لا يمكن تبريره من الناحيتين السياسية والأخلاقية •

"وان مجموعة ال ٢١ مقتنعة اقناعا راسخا بأن أكبر خطر يواجهه العالم اليوم هو التهديد الموحه لبقاء البشرية من نشوب حرب نووية • وهى تكرر الرسالة الصادرة عن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى عقد فى نيودلهي فى آذار/مارس ١٩٨٣ ، والتي عبرت ، فى جملة أمور عما مفاده ان "التصاعد المتجدد فى مجال سباق التسلح النووى ، بكل من بعديه الكمى والنوعى ، وكذلك الاعتماد على مذهب الردع النووى ، قد رفع من درجة خطر نشوب حرب نووية وأدى الى زيادة انعدام الأمن وعدم الاستقرار فى العلاقات الدولية • فالأسلحة النووية أكثر من أسلحة حربية • انها أدوات للابادة الجماعية • لذلك يجد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن قبول أن يكون أمن جميع الدول وبقاء البشرية ذاته رهنا بالمصالح الأمنية لحفنة من الدول الحائرة للأسلحة النووية • ولابد أن تراعى فى التدابير المتخذة لمنع نشوب حرب نووية ونزع السلاح النووى المصالح الأمنية للدول الحائرة للأسلحة النووية والدول غير الحائرة للأسلحة النووية على السواء وأن تكفل عدم تعرض بقاء البشرية للخطر • ورفض رؤساء الدول أو الحكومات جميع النظريات والمفاهيم المتعلقة بحياة الأسلحة النووية واستعمالها فى أى ظروف •

"وان مجموعة ال ٢١ على اقتناع بضرورة اتخاذ تدابير بناءة من أجل وقف سباق التسلح النووى وعكس اتجاهه ، وهى فى هذا الساق ، تشير مرة اخرى الى الفقرة ٥٠ من

الوثيقة الختامية التي تحدد مراحل نزع السلاح النووي • وتحقيقا لهذا الغرض ، ترى المجموعة أنه من الضروري ، كخطوة أولى ، وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وانتاجها ووزعها ونظم نقلها ، وان تعقب ذلك على الفور تخفيضات هامة في القوى النووية ، وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة ال ٢١ بالاعلان المشترك الصادر في ٢٢ ايار/ مايو ١٩٨٤ عن رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين ، وتنزانيا ، والسويد ، والهند ، والمكسيك ، واليونان ، الوارد في الوثيقة CD/502 •

" وترى مجموعة ال ٢١ ، وفقا لما توصلت اليه من رأي بعد الدراسة سبق أن أعربت عنه في الوثائق CD/64 ، CD/116 و CD/180 ، ان الهدف العاجل من قيام المؤتمر بدراسة البند ٢ ينبغي أن يكون انشاء لجنة مخصصة للتوسع في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية وتحديد القضايا الموضوعية المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف ، كما اقترح ذلك في الوثيقتين CD/116 و CD/180 •

" وفي ضوء هذا التقييم ، تقدم مجموعة ال ٢١ الولاية التالية : " يقرر مؤتمر نزع السلاح ، وفاء بمسؤوليته ، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وفقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، انشاء لجنة مخصصة في اطار البند ٢ من جدول الأعمال •

" ويرجو المؤتمر اللجنة المخصصة أن تتوسع في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وأن تقدم توصيات الى المؤتمر بشأن أفضل طريقة يمكنها بها أن تبدأ ، في بداية دورتها لعام ١٩٨٥ ، في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف للاتفاقات ، مع اتخاذ تدابير ملائمة للتحقق ، في مراحل قياسية تحقيقا لما يلي :

- ( أ ) وقف التحسين النوعي واستحداث شبكات جديدة من الأسلحة النووية ؛
- ( ب ) وقف انتاح الأسلحة النووية بكافة أنواعها ووسائل نقلها وانتاج مواد انشطارية لأغراض الأسلحة ؛
- ( ج ) اجراء تخفيض كبير في الأسلحة النووية الموجودة حاليا من أجل ازالتها في نهاية الأمر •

" وستأخذ اللجنة المخصصة في الاعتبار جميع الاقتراحات القائمة والمبادرات القادمة وستقدم تقريرا عن عملها الى مؤتمر نزع السلاح قبل انتهاء دورته لعام ١٩٨٤ " •

( الكلمة مستأنفة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أمضى قدما لأعرض الوثيقة

• CD/329/Rev.2

بناء على طلب مجموعة ال ٢١ ، تكرمت الأمانة بتعميم الوثيقة CD/329/Rev.2 المعنونة "مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ٥ من جدول الأعمال : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " •

وكما لاحظتم بالتأكيد فان مشروع الولاية هذا مماثل من حيث موضوعه للمشروع الوارد في الوثيقة CD/329 التي قدمتها مجموعة ال ٢١ في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ •

ان التعديلات الشكلية البحتة الواردة في الوثيقة CD/329/Rev.1 ، المعجمة في ٢٩ شباط/ ١٩٨٤ ، وفي الوثيقة CD/329/Rev.2 ، التي ننظرها اليوم ، استلزمها مجرد تغيير اسم الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح وهيئاتها الفرعية •

وبصفتي منسقا ، طلبت الى مجموعة ال ٢١ بأن أرجوكم أن تقدموا الوثيقة CD/329/Rev 2 ، الى مؤتمر نزع السلاح لنظرها واتخاذ قرار بشأنها فى أقرب وقت ممكن .

وهذه المبادرة الحديدية التي قامت بها مجموعة ال ٢١ نابع من بالغ قلقنا اراء الطربق المسدود الذى وصلت اليه المشاورات بشأن الولاية المتعلقة للجنة مخصصة بالسند ٥ من جدول الأعمال ، وهى حالة تتعارض مع اعتراف جميع الوفود بالحاجة الملحة والغالبة الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى قبل أن يفوت الأوان .

وقد طلبت مجموعة ال ٢١ اتخاذ قرار بشأن هذا المشروع لأنها مازالت تعتبر ان انشاء لجنة مخصصة تناط بها ولاية ملائمة هو أفضل وسيلة متاحة أمام المؤتمر للوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بهذا السند من جدول الأعمال .

وفضلا عن ذلك ، ونظرا لما يمكن أن يتعرض له أمن جميع الدول من مخاطر لا حصر لها من جراء سباق التسلح في الفضاء الخارجى ، ولتراث البشرية المشترك الذى يجب الحفاظ عليه لأغراض سلمية بحتة ، مازالت مجموعة ال ٢١ على اقتناع راسخ بما لهذه القضية من طابع منعقد الأطراف الى أقصى الحدود ، وتؤكد من جديد ان مؤتمر نزع السلاح هو أكثر المحافل ملائمة لاجراء مفاوضات بشأن هذا البند .

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي ، ترى مجموعة ال ٢١ ان أية مفاوضات تجرى بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى في اطار آخر خلاف اطار المؤتمر ، لا يجب ان تمنع المؤتمر بأي حال من الاضطلاع بولايته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح أو من اجراء مفاوضات في أسرع وقت ممكن للتوصل الى اتفاق أو الى اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى وهو هدف الولاية المقترحة في الوثيقة CD/329/Rev.2 .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجزائر على بيانه ، وأعطي الكلمة لممثل الصين ، السفير كبان جبادونغ .

السيد كيان جبادونغ ، ( الصين ) ( الكلمة بالصينية ) : السيد الرئيس ، ان اسمي غير وارد في قائمة المتكلمين في الجلسة العامة المعقودة اليوم . وان السبب الذي جعلني أطلب التكلم الآن هو ان ممثلا من بلد غير عضو هاجم الصين هجوما ضميا في البيان الذى ألقاه في هذا الصباح .

وقد لبي طلب ممثل هذا البلد بالقاء بيان عن البرنامج الشامل لنزع السلاح عقب مناقشات دارت في الجلسة العامة ٢٧٣ . وقد وافق الوفد الصيني أيضا على طلبه هذا بروح ثابتة من العقل والانصاف وبالنظر الى السوابق التي حدثت في العام الماضي وفي النصف الأول من هذا العام .

وكان يوعمل أن يكون البيان الذى ألقاه ممثل هذا البلد غير العضو ايجابيا وبناء وأن يسهم في تعزيز أعمال مؤتمرنا . ولقد ثبت في الواقع انه عكس ذلك تماما .

ففي خطابه ، وجه الممثل إتهاما باطلا ضد ما أسماه بلدا نوويا مجاورا . وهذا الاتهام ليس مجردا من أي أساس فحسب ، بل انه مخالف أيضا للحقيقة وكاذب . ولا أود أن أضيع وقتنا في دحض هذا الاتهام بالتفصيل لأنه من الواضح تماما من ذا الذي أرسل أكثر من مائة ألف جندي الى بلد مجاور ذي سيادة واحتله حتي الى يومنا هذا ومن ذا الذى قام على الدوام باستفزازات مسلحة ضد جيرانه ،

ومن ذا الذى يرتكب العدوان ويهدد سلم جنوب شرقي آسيا وأمنه • ويرفض الوفد الصيني باصرار هذا الافتراء وهذه الاتهامات الكاذبة التي يلقيها هذا الممثل • وإذا أراد حقا أن يصف البلد الذي يمثل به بأنه بلد محب للسلام ، فان أفضل وأبسط طريقة للقيام بذلك هي سحب قواته التي تزيد عن مائة ألف جندي من البلد المجاور له في أسرع وقت ممكن •

وهذا المؤتمر محفل لاجراء مفاوضات جادة • وانه دليل على حسن نوايانا ان نعتمد قرار يمنح بلد غير عضو فرصة للتكلم في جلستنا العامة • ولا يمكن أن نسمح بأن يساء استخدام التعبير عن حسن النية هذا أو أن يداس بالأقدام •

السيد الرئيس ، لم اهنئكم بعد على توليكم الرئاسة خلال هذا الشهر • واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأفعل ذلك • ان خبرتكم وقدرتكم وتفانيكم أمور معروفة بحيث ليس لدي ما أضيفه • وأود أن أقدم لكم أطيب تمنياتي وأمانتي بالتوفيق •  
شكرا ، السيد الرئيس •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • وقد انتهت الآن قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة •

السيد فيلدز ( الولايات المتحدة الأمريكية ) : السيد الرئيس ، كنت أعترزم أن امارس حقي في الرد بشأن نفس الموضوع الذي تناوله زميلنا الموقر من الصين • وقد عرض القضية ببلاغة الى درجة انني لا أجد أن من مصلحتي أن أضيف شيئا آخر سوى رفض الادعاءات ، والافتراءات الموجهة الى حكومتي ، وان انضم الى رأي ممثل الصين الموقر بشأن الطريقة التي يوافق بها للدول غير الأعضاء على القاء كلمات تتعلق بعمل هذا المؤتمر وتضفي على عملنا طابعا بناء • غير انني أرى ان البيان الذي القى في هذا الصباح مثل عكس ذلك تماما • فقد انطوى على قدر ضئيل جدا من مادة الموضوع وعلى كثير البلاغة السياسية الرديئة الذوق وعلى انتهاك للدعوة الموجهة من أعضاء هذه الهيئة • هذا فضلا عن أن ممثل الصين الموقر قد أشار ببلاغة الى ما في هذا البيان من نفاق ، وانني اشاطر تماما في الملاحظات التي أبدتها •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه • هل يرغب أي شخص آخر في التكلم ؟ لا يبدو أن هناك احدا يرغب في ذلك • وأود الآن وفقا لطلب مجموعة ال ٢١ ، أن أنتقل الى اعتماد قرار بشأن الوثيقة CD/520 ، وأعطي الكلمة لممثل الجزائر ، السفير ولد رويس •

السيد ولد رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، كما أعلنتم منذ لحظة ، ينسعي للمؤتمر أن يتخذ اليوم قرارا بشأن الوثيقة CD/520 المعنونة " مشروع ولاية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية " ، التي قدمتها مجموعة ال ٢١ في الجلسة العامة المعقودة في ١٧ تموز / يولييه ١٩٨٤ •

وعندما عرضت هذا المشروع بصفتي منسقا ، شرحت أسباب الاجراء الذي اتخذته مجموعة ال ٢١ وشددت على ضرورة قيام المؤتمر ببدء مفاوضات دون تأخير بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية •

ان التزام مجموعة ال ٢١ بهذا الهدف معروف تماما لدى الجميع ، ومن ثم ليس شمة حاجة الى الاشارة الى التذكير بالتفصيل بموقفنا من هذه القضية • لذلك ، سأقتصر على ابداء ملاحظات قليلة قبل أن يتخذ المؤتمر قرارا بشأن الوثيقة CD/520 •

ان هذه الدورة تقترب من نهايتها ولا بد لنا للأسف أن نعترف بأنه ما لم يتم الاتفاق على انشاء لجنة مخصصة لها ولاية ملائمة ، سيكون المؤتمر فد كرس مرة اخرى هذا العام أربع جلسات عامة فقط لهذه القضية التي تحظى مع ذلك بأولوية عليا في جدول أعماله •

ومن الواضح ان مثل هذه المعاملة لا تتماشى مع أهمية القضية وأثرها المحتمل على عملية لنزع السلاح النووي ولا مع ما للمسألة من طابع عاجل •

ففي عام ١٩٨٢ ، وافقت مجموعة ال ٢١ اظهارة لروح توفيقه ، ونظرا لقلقها ازاء انعدام المفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، على المشاركة في توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص تناط به ولاية اعتبرتها مجموعة ال ٢١ غير ملائمة مع ذلك • وقد دفعت مجموعة ال ٢١ ، في قيامها بذلك ، رغبة في التغلب على المأزق والتمكين من انشاء فريق عامل معني بعملية حظر التجارب النووية •

وزيادة في اظهار المرونة ، لم تعارض مجموعة ال ٢١ تجديد انشاء فريق عامل له نفس الولاية التي انيطت به في عام ١٩٨٣ ، رغم انها رأت ان الفريق العامل قد استفد دراسة قضية التحقق والامثال •

وفي هذه الأثناء ، لم تفض المشاورات التي دارت بشأن تمديد هذه الولاية الى أي اتفاق في عام ١٩٨٣ • وهذه المشاورات التي استوعفت في بداية هذه الدورة في اطار فريق للاتصال ، والتي قمت فيما بعد بادارتها ، سيدي الرئيس ، وقامت فيها مجموعة ال ٢١ بدور فعال ، ولاسيما بدراسة جميع الاقتراحات المقدمة دراسة جدية وموثوقا بها ، لم تحقق النتائج التي توقعتها مجموعة ال ٢١ • وفي ضوء ذلك ، ترى مجموعة ال ٢١ ان الوقت قد حان لكي يتخذ المؤتمر قرارا مسؤولا وان يبدأ دون تأخير في اجراء مفاوضات في اطار لجنة مخصصة تنشأ لذلك الغرض بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية •

ان الاختصاصات المقترحة في الوثيقة CD/520 تبدو لنا ملائمة تماما لتمكين المؤتمر من تنفيذ ولايته بشأن هذه القضية • هذا فضلا عن ان مشروع الولاية يتماشى تماما مع القرار ٦٢/٣٨ ، الذي تكرر فيه الجمعية العامة ندائها الى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح " بأن تشرع على الفور في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية " •

وتأمل مجموعة ال ٢١ أن يستقبل جميع أعضاء المؤتمر مشروع الولاية هذا بعين الرضا بحيث يمكن للمؤتمر أن يعكف على مهمة التفاوض بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجزائر على بيانه ، ووفقا للطلب الذي قدمته مجموعة ال ٢١ في الجلسة العامة ٢٧٥ ، أنوي الآن دعوة المؤتمر الى أن يتخذ قرارا بشأن مشروع الولاية لهيئة فرعية معنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، " حظر التجارب النووية " ، الذي قدمته مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/520 • وأود أن اذكر الوفود بأننا قد نظرنا في هذه المسألة في الاجتماع غير الرسمي المعقود في ٢٤ تموز/ يولييه • هل هناك أي اعتراضات على اعتماد مشروع الولاية لهيئة فرعية معنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، " حظر التجارب النووية " ، الوارد في الوثيقة CD/520 ؟ أعطي الكلمة لممثل استراليا •

السيد بتلر ( استراليا ) : السيد الرئيس ، اذا سمحتم لي بأن ابدي هذه الملاحظات القليلة ، فانني لن أدعي الرد مباشرة على السؤال الذي طرحتموه منذ لحظة وهو هل هناك أي اعتراضات ؟ بل أريد ، بدلا من ذلك ، أن أطرح سؤالا نيابة عن وفد بلدي ، وأعتقد أيضا نيابة عن الوفود الثمانية الأخرى التي تكلمت باسمها منذ يومين عندما عرضت هذه المجموعة مشروع ولاية آخر تحت البند ١ لمناقشته . ويتعلق السؤال بالمشاورات . ان لدى وفد بلدي انطبعا ، وأعتقد أيضا لدى الوفود التسعة المعنية ، بأنه لم تدر بعد مناقشات بشأن هذه المسألة ، وبخاصة بشأن مشروع الولاية الذي قدمته هذه الوفود التسعة .

وأني اذكر ، عندما قدم مشروع الولاية هذا في نهاية مناقشتنا التي دارت في ذلك اليوم ، انكم قلتم ، وأعتقد انكم فعلتم ذلك لتيسير عملنا ، ان مشاورات ستدور حول هذا الموضوع . وأظن انكم قلتم مشاورات متعددة الأطراف ومشاورات ثنائية على السواء . وأعتقد ان بعض المشاورات قد اجريت ولكنني أسأل عما اذا كانت هذه المشاورات كافية أو لا . وأود أن أذكركم ، السيد الرئيس ، بأنكم قد أشرت في هذا الصباح ، بأن ليس هناك أي اتفاق . الا أن لديكم انطباع ، من المشاورات التي قمتم بعقدتها . وانني غير متأكد ، السيد الرئيس ، من ان تلك المشاورات - التي توخيتم أن تبدأوها بنفسكم - كانت كافية وبالتالي أطرح فعلا هذا السؤال : " هل عقدنا مشاورات كافية بشأن هذه المسألة " ؟ بالطبع ، أعني ضمنا ان وفدي لا يعتقد ذلك ، وأتساءل عما اذا كان لا ينبغي لنا أن نأخذ مزيد من الوقت قبل أن نجيب على سؤالكم المباشر المتمثل فيما اذا كان اقتراح مجموعة ال ٢١ مقبولا أو لا .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : هل يرغب أي وفد آخر في التكلم بشأن مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/520 ؟ اعطي الكلمة لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

السيد روزي ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) : الرفيق الرئيس ، قبل ان أتناول الوثيقة CD/520 ، هل تسمحوا لي بأن أبدي ملاحظة واحدة فقط . أود أن أقول ان وفدي يرحب تماما بالمساهمات التي قدمتها الدول غير الأعضاء في مناقشتنا التي دارت في هذا الصباح ونحس نرى ان من حق كل بلد يشترك في هذه المناقشة ان يعلل لنا مواقفه .

والآن أتناول الوثيقة CD/520 ، فأقول انني أعلنت ، الرفيق الرئيس ، في يوم الثلاثاء ، نيابة عن مجموعة الدول الاشتراكية ، اننا نؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/520 بشأن ولاية لجنة يتم انشاؤها بصدد البند ١ من جدول الأعمال . وقدمت مجموعتنا الى المؤتمر مشروع ولاية أعدته ، وهو يرد في الوثيقة CD/522 . والنصان غير متماثلين ، الا ان الاقتراح الذي قدمته مجموعة ال ٢١ يشدد في المطالبة باجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية . وهذا ما نعتبره العنصر الحاسم . ان ولاية واضحة للتفاوض هي وحدها التي ستمكن اللجنة من احراز تقدم حقيقي . لذلك ، نؤيد اعتماد المؤتمر للوثيقة CD/520 ، وأود أن أؤكد مرة أخرى انه في حالة اعتماد مشروع الولاية الذي اقترحه مجموعة ال ٢١ ، لن نصر على اتخاذ قرار بشأن مشروعنا الوارد في الوثيقة CD/522 .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية . هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ اعطي الكلمة لممثل الجزائر .

السيد ولد رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أود فقط أن أرد بايجاز على الملاحظات التي قدمها منذ لحظة ممثل استراليا الموقر نيابة عن مجموعة البلدان الغربية التي تساءلت

عما اذا كانت مشاورات كافية قد اجريت بشأن هذا البند • وأعتقد ان الحال كذلك • فقد أوضحت ذلك تماما نيابة عن مجموعتي ، في البيان الذي أدليت به • وعلى سبيل الإشارة ، ولمجرد التذكير ، يمكنني أن أقول ان الاقتراحات التي قدمتها المجموعة الغربية قد نوقشت بالفعل طوال عدة أسابيع بل في الواقع طوال شهر ونصف الشهر ان لم أكن مخطئا ، ولذلك أعتقد ان مشاورات كافية قد اجريت ، وتصر مجموعتي بسبب ما لهذه المشكلة من طابع عاجل وألوية ، على ان يتخذ قرار بشأنها اليوم •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجزائر ، اسمحو لي أن أكرر سوءالي مرة اخرى ؟ هل هناك أي اعتراض على اعتماد الوثيقة CD/520 ؟ اعطي الكلمة لممثل جمهورية المانيا الاتحادية •

السيد فيغندر ( جمهورية المانيا الاتحادية ) : السيد الرئيس ، انني أرد على سوءالكم نيابة عن المجموعة التي أعمل منسقا فيها خلال الشهر الحالي •

ويؤسفني أن أبلغكم ، وان أبلغ الوفود عن طريقكم ، انه استحال ، خلال عملية التشاور الجارية توحيد جميع الوفود في مجموعة البلدان الغربية لتأييد الولاية الواردة في الوثيقة CD/520 • لذلك لا يمكننا ان ننضم الى توافق الآراء بشأن هذه الولاية • ومما يزيد من أسفي ، السيد الرئيس ، ومن أسف زملائي على اضطراري الى اعلان ذلك ، هو ان المجموعة ترى ان امكانيات التشاور لم تستخدم بكاملها وانه تم تقديم ولاية على وجه السرعة ودون روية مع تمام العلم بأن جميع أعضاء هذه المجموعة لن توافق عليها • والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا الاجراء ، اي النتائج الخطيرة الناجمة عن المبالغة في الطلب في وقت اختير بشكل تسفي ، في مؤتمر يقوم على أساس توافق في الآراء ، أمر واضح : وهي اننا لن نتمكن على الاطلاق من معالجة موضوع يمثل هذه الأهمية الحيوية ، وان وفود مجموعة البلدان الغربية شأنها في ذلك شأن الوفود الأخرى جميعها ، ستمنع من انجاز عمل مفيد وبناء في مجال التجارب النووية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية • هل يرغب أي وفد آخر في التكلم بشأن الولاية ؟ اعطي الكلمة لممثل المكسيك •

السيد غارسيا روبليس ( المكسيك ) ( الكلمة بالأسبانية ) : بما أنني لم أكن أنوي التحدث في هذه الجلسة ، أرجو أن يغفر لي زملائي اذا وجدوا ان بياني الذي القيه اليوم رديء الصياغة كما يحدث دائما عندما يرتجل المرء الكلام • غير انني أعتقد ان ما قاله ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر منذ لحظة ، بصفته منسقا لمجموعة البلدان الغربية ، لا يمكن أن يظل دون رد وان من الأفضل ان يأتي هذا الرد على الفور لكي يصدر في نفس المحضر الحرفي الذي سترد فيه كلمته •

وبصفتي عضوا في مجموعة ال ٢١ ، أعتقد ان جميع أعضاء تلك المجموعة ، وجميع أعضاء الدول الاشتراكية ، والأغلبية العظمى من أعضاء مجموعة البلدان الغربية وغيرها من البلدان ( التي لو أمكنها التصرف بحرية تامة ولو لم تكن خاضعة للقواعد القائمة للأسف بالفعل ، والتي غالبا ما تقيد الوفود بحيث نعجز عن التعبير عن مشاعرنا بتلقائية تامة ) أكرر ان جميع أولئك الأعضاء الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٧ أو ٣٨ دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح ، في هذا المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح • يعتقدون ان الوقت قد حان لنا لكي ننفذ لما قرره الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ وأكدت مرة أخرى على نحو قاطع وبالإجماع منذ عامين بالعبارات عام ١٩٨٢ ، وهي : ان هذا المؤتمر هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح ، وان مسألة الحظر الكامل



لتجارب الأسلحة النووية قد ادرجت طوال ربع قرن في جدول أعمال الأمم المتحدة ، وانه اتفق على الدوام حتى حوالي ثلاث أو أربع سنوات مضت ، دون ان يعارض أي وفد في ذلك أي nemine discrepante ، كما كان يمكن أن يقول قداماء الأساتذة اللاتينيين ، على أن هذا البند هو الذي يجب أن يحظى بالأولوية العليا ، وأعتقد أن جميع تلك الوفود ، اذا كان عليها أن تجري دراسة موضوعية للأحداث ودراسة استبطنية للنتائج التي يمكن أن تستخلصها تلقائيا ، انها ستتفق معي على أنه لم يكن هناك أي تعسف ، كما قال الممثل الموقر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بل بالعكس ، ولا أي عجلة مفرطة . وفي الواقع ، اذا كان ما يزال يمكن التحدث عن العجلة بعد مرور ربع قرن من الزمن ، فسيكون ذلك قمة السخرية ، وسيكون ذلك تهكما ، السيد الرئيس . لذلك ، أكرر ان ضمير وفدي في غاية الصفاء ، وأعتقد كذلك ضمير جميع الممثلين الآخرين الذين أشرت اليهم . وأعتقد انه لا بد وأن يحين الوقت الآن لكي ينبغي لنا أن نقرر ما اذا كان مؤتمر نزع السلاح سيذهب الى مدى أبعد من مجلس الأمن في أسوأ لحظاته لأن مجلس الأمن اضطلع أحيانا في الآونة الأخيرة بأعماله بقدر كبير من الكفاءة ربما ليس من حيث النتائج ولكن بالتأكيد من حيث الاجراءات . وبناء عليه ، أرى انه سيؤمن الأوان الذي ينبغي لنا أن نتساءل عما اذا كانت هناك رغبة في انهاء وجود هذه الهيئة أو رغبة في " قتلها " كما صرح بذلك مؤخرا أحد أعضاء هذا المؤتمر خلال رحلة قام بها الى عاصمة الولايات المتحدة ، عما اذا كان هذا هو الأمر المرغوب ، أو عما اذا كان يرغب في أن نحاول تمكين المؤتمر من العمل بطريقة يستطيع بها تقديم نتائج ملموسة بشأن القضايا التي انشأ من أجلها .

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل المكسيك على بيانه . هل يرغب أي متكلم آخر في التكلم ؟ لا يبدو ان هناك أحدا يرغب في ذلك . وبالنظر الى البيانات التي القيت منذ لحظات أجد نفسي مضطرا الى أن أعلن انه لا يوجد في الوقت الحالي توافق في الآراء لاعتماد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/520 . وأعطي الكلمة لممثل الجزائر السفير ولد رويس .

السيد ولد رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : بصفتي منسقا ، أود أن أعرب عما تشعر به مجموعة ال ٢١ من خيبة أمل بالغة لملاحظة أن مؤتمر نزع السلاح قد منع مرة أخرى من اقامة الاطار الهيكلي الذي يمكنه من الشروع في مفاوضات بشأن مسألة تتمتع مرة أخرى بالأولوية العليا في جدول أعماله ، ألا وهي حظر تجارب الأسلحة النووية .

ان استمرار معارضة بعض الوفود ، التي أشار اليها منذ لحظة ممثل المكسيك الموقر ، في المشاركة في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية لهي علامة من علامات حجم المأزق الذي يمنع المؤتمر من الاضطلاع بولايته بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح .

وبينما تأسف مجموعة ال ٢١ لانعدام الآراء بشأن اقتراحها ، فهي عازمة على المداومة على البحث عن حل ملائم من شأنه أن يمكن المؤتمر من الشروع في أسرع وقت ممكن في عملية للتفاوض بشأن البند ١ من جدول الأعمال . وستواصل مجموعة ال ٢١ ابداء المرونة سعيا منها لتحقيق هذا الهدف .

ولا يسعنا الا أن نأمل ان تستفيد الوفود التي لم تتمكن مرة أخرى من الانضمام الى توافق الآراء بشأن انشاء لجنة مخصصة لها ولاية ملائمة فيما يتعلق بحظر التجارب النووية ، من فترة ما بين الدورتين للتفكير في حطوة الوضع واعادة النظر في موقفها بحيث تجعله يتماشى مع نداءات المجتمع الدولي .

وفي الجلسة العامة المعقودة في ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨٤ ، قدم الى المؤتمر مشروعاً ولايتين  
للجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال •

وقدمت المشروع الأول الموزع تحت الرمز CD/521 تسع دول من أعضاء المجموعة الغربية • وقدم  
المشروع الثاني الوارد في الوثيقة CD/522 نيابة عن مجموعة الدول الاشتراكية •

وقامت مجموعة ال ٢١ بدراسة هذين المشروعين بأكبر قدر من العناية وبروح توفيقية • ولا بد  
لي مع ذلك ان اصرح بكل أسف بان مجموعة ال ٢١ لا تستطيع أن توعيد المشروع الذي قدمته مجموعة الدول  
الغربية في الوثيقة CD/521 •

ورغم ان مجموعة ال ٢١ تعترف بأن بعض الوفود في المجموعة الغربية قد بذلت جهوداً عظيمة  
للاقتراب من موقفنا ، فانها ترى ان ولاية اللجنة المخصصة يجب أن تكون متمشية مع الضرورة الملحة  
لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية •

وفيما يتعلق بالولاية المقترحة من مجموعة من الدول الاشتراكية والواردة في الوثيقة CD/522 ،  
فان مجموعة ال ٢١ على استعداد لاعتمادها بقدر ما تستجيب لشاغلنا الرئيسي وهو بدء عملية للتفاوض  
المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجزائر وأعطي الكلمة الآن للسيد بتلر  
سفير استراليا •

السيد بتلر ( استراليا ) : السيد الرئيس ، شكرا لكم • اسمحوا لي أن أعرب بايجاز  
شديد ، متحدثا باسم الوفد الاسترالي ، عن تقديري لزميلنا الجزائري الموقر بالنسبة لذلك الجزء من  
البيان الذي قدمه منذ لحظة والذي والذي التزم فيه باجراء مزيد من البحث عن حل لهذه المشكلة •  
ويمكنني بالتأكيد أن التزم بنفس الالتزام نيابة عن وفدي •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل استراليا • وأعزم الآن تعليق الجلسة  
العامة وعقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر بعد دقائق قليلة وفقا للجدول الزمني ، كما سبق وان أوضحت ذلك  
في هذا الصباح • وقد علقت الجلسة •

علقت الجلسة في الساعة ١٧/١٠ ودعيت الى الانعقاد من جديد في الساعة ١٨/١٠

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : تستأنف الجلسة العامة ٢٧٦ لمؤتمر نزع السلاح  
ووفقا لطلب مجموعة من البلدان الاشتراكية قدمه ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير هارلد  
روزي ، في الجلسة العامة ٢٧٥ ، أعزم الآن دعوة المؤتمر الى دراسة واعتماد مقرر بشأن مشروع الولاية  
لهيئة فرعية معنية بالبند ١ من جدول الأعمال وهو " حظر التجارب النووية " الذي قدمته مجموعة من  
الدول الاشتراكية في الوثيقة CD/522 • هل هناك أي اعتراض على هذه الوثيقة ؟ أعطي الكلمة للسفير  
فيغندر •

السيد فيغندر ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) : السيد الرئيس ، أتكلم بصفتي منسقا  
لمجموعة البلدان الغربية فأقول انه وبالنظر الى موقف بعض الوفود ، لن أستطيع الانضمام الى توافق  
في الآراء بشأن مشروع النص هذا • وأود أن أشير ، فضلا عن ذلك ، الى البيان الذي أدليت به نيابة  
عن المجموعة بصدد الوثيقة CD/520 •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وأعطي الكلمة

لممثل الجزائر •

السيد ولد رويس ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : نحن الآن على وشك اتخاذ قرار بشأن هذه الوثيقة ، وأود فقط أن أكرر وجهة نظر مجموعتي وهي أننا على استعداد لاعتماد مشروع الولاية الذي قدمته مجموعة البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/522 لأنه يستجيب لاهتمامنا ، كما سبق أن قلت في الجلسة العامة السابقة ، وهو البدء في عملية تفاوض متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجزائر على بيانه • هل يرغب أي وفد آخر في التكلم بشأن هذا الموضوع ؟ فإذا لم يكن هناك وفد آخر يرغب في التكلم ، ينبغي لي أن أعلن في ضوء البيان المدلى به منذ لحظة نيابة عن مجموعة من الدول ، أنه لا يوجد في الوقت الحالي توافق في الآراء بشأن اعتماد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/522 • هل يرغب أحد في التكلم في هذا الصدد ؟ أعطي الكلمة للسيد روزي ، سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية •

السيد روزي ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) : نأسف أسفا شديدا لعدم التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة CD/522 بسبب موقف أحد البلدان • ومع ذلك ، لن تكف مجموعتنا عن بذل جهودها لتحقيق اتفاق يسمح ببدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية • وقد اعتبرنا دائما ، ومازلنا نعتبر هذه المعاهدة صكاً بالغ الأهمية لوقف سباق التسلح النووي ، وتقليل خطر نشوب الحرب النووية وبناء الثقة فيما بين الدول • وأود ، نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، أن أشكر مجموعة الـ ٢١ على تأييدها لمشروع الولاية الذي قدمناه •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ لا يبدو أن هناك أحدا يرغب في ذلك • وانتقل الآن الى النظر في مسألة تاريخ اختتام الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح • وقد نظر في هذه المسألة منذ لحظات في الاجتماع غير الرسمي • فهل يمكنني أن أعتبر ، بناء على ذلك ، أن مؤتمر نزع السلاح قد وافق على تحديد تاريخ اختتام دورته لعام ١٩٨٤ في ٣١ آب/ أغسطس ؟ فإن لم يكن هناك اعتراض ، قد يتقرر ذلك •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : بناء على طلبي ، وزعت الأمانة اليوم جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم • ووضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء اللجان المخصصة التابعة للمؤتمر • وكما جرت العادة ، فإن الجدول الزمني مجرد جدول ارشادي ويمكن تعديله • فإذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني • وأود أن أذكركم بأن مشاورات الرئيس ستستمر في يوم الاثنين من الساعة ١٠/٠٠ الى الساعة ١٣/٠٠ ، ولا بد لي أن أشير مع الأسف الى أن هذه المشاورات ستعقد للمرة الأخيرة •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : بما أننا قد أنهينا الآن أعمالنا اليوم ، أعترزم اختتام

الجلسة العامة ، وأعطي الكلمة لممثل منغوليا ، السفير أردمبيلخ •

السيد أردمبيلغ ( منغوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : الرفيق الرئيس ، بعد اذنكم ، أود أن أعرب عن قلقنا ازاء البيانين اللذين ألقاهما اليوم ممثلا الصين والولايات المتحدة الأمريكية ممارسة للحق في الرد • فقد حاولا التشكيك في صدق الجهود التي يبذلها ممثل جمهورية فييت نام الاشتراكية الذي قدم بيانا زاخرا بمادة الموضوع في جلستنا العامة التي عقدت في هذا الصباح •

وأود ان أذكر أعضاء المؤتمر بأنه حدثت حالات هاجم فيها ، في هذا المحفل ، ممثلو بعض الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وغير أعضاء في هذا المؤتمر ، في بياناتهم المدلى بها في الجلسات العامة ، الدول الاشتراكية وسياستها الخارجية ، التي ترمي الى تحقيق تدابير حقيقية في مجال الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، والحفاظ على السلم الدولي وأمن الشعوب •

وأود أن أؤكد ان بلدان المجتمع الاشتراكي تقدر كل التقدير المساهمة الكبيرة التي قدمها ممثلو جمهورية فييت نام الاشتراكية في أعمال مؤتمر نزع السلاح • ونحن على اقتناع راسخ بأن ممثلي فييت نام الاشتراكية ، وممثلي شعبها البطل الذي كسب عظيم احترام جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام لبسالته في كفاحه ضد العدوان الأجنبي المتكرر ، ومن أجل الحرية والسلام ، سيستمروا في الاسهام في عمل هذا المحفل •

الرئيس ( الكلمة بالروسية ) : أشكر ممثل جمهورية منغوليا الشعبية ، السفير أردمبيلغ • هل يرغب أي متكلم آخر في التكلم ؟ لا يبدو ان هناك أحدا يرغب في ذلك ، وبناء عليه أعلن اختتام الجلسة • وستعقد الجلسة العامة التالية في يوم الثلاثاء ، ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٤ في الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٢٠